

M E A K-Weekly Economic Report  
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي  
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/472  
قضايا حول الانفتاح الاقتصادي لسورية على المحيط العربي  
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
الأحد 10 آذار، 10 March 2024

.M E A K Weekly Economic Report No  
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies  
Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Adviser website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/472

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 آذار، 10 March 2024

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

M E A K Weekly Economic Report No. 472

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Download link for the report in PDF format:

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/472

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 آذار، 10 March 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 472

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



### Contents

أولاً - الاقتصاد العالمي:	5
1 - الصين بلد التنمية الاقتصادية والإبداع التكنولوجي	5
2 - شركة العقارات الصينية العملاقة إيفرجراندي تقدم طلباً للحماية من الإفلاس في محكمة مانهاتن	8
3 - ضربة موجعة للعملة الخضراء   قوة استثمارية بـ 45 تريليون دولار تدعم مصر.. الخير	10
4 - م ع ك مدونة العملات، المملكة المتحدة ½ بني جديد، 1971	12
5 - الاسم الجيد لرئيس البنك الوطني البولندي NBP يكلف ثروة. فيما يلي البيانات من	13
المستندات "السرية"	13
6 - الدول الإفريقية تتجه للتخلي عن الدولار الأمريكي.. والاعتماد على اليوان الصيني ...	15
7 - Dobry imię prezesa NBP kosztuje majątek. Oto dane z "tajnych"	17
dokumentów	17
8 - China's property giant Evergrande files for bankruptcy protection	19
in Manhattan court	19
9 - Some experts balk at talk that Fed must cut rates soon if inflation	21
keeps coming down	21
10 - Protecting displaced populations during crisis: Lessons from	24
high-frequency phone surveys	24
11 - Fiscal implications of rising U.S. interest rates for developing	29
economies	29
12 - Fed Officials Say They're Not Ready to Declare Inflation Fight	33
Over	33

- 13 – Building support for energy subsidy reform: what will it take?  
36 .....
- 43 ..... 14 – Biden forgives ANOTHER \$4.8 BILLION in student debt:  
15 – Supreme Court STRIKES DOWN Biden's \$400 billion student  
46 ..... loan forgiveness:  
51 ..... 16 – Banki – rekordowe wyniki mimo obniżek stóp  
17 – خلال منتدى الدول المصدرة للغاز بالجزائر.. قطر تدعو لانتقال عادل لطاقة منخفضة  
55 ..... الكربون  
18 – من هو الملياردير البريطاني الشهير جاكوب روتشيلد الذي توفي عن 87 عاماً؟ ... 56  
19 – استدامة الأعمال من خلال التنمية المستدامة: ركيزة النجاح في المستقبل ..... 59  
20 – رقم مذهل.. ما عدد سكان الأرض منذ بدء الخليقة؟ ..... 65

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2024/472

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 آذار، 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 472

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



أولاً - الاقتصاد العالمي:

1 - الصين بلد التنمية الاقتصادية والإبداع التكنولوجي

الدكتور فحطان السيوفي، الإثنين، 12-02-2024



بدأت الصين، في الأعوام الأخيرة في التحول عن نموذج التنمية الاقتصادية القائم على التصدير، وتبني إستراتيجية «التداول الداخلي» التي تؤكد توسيع الطلب المحلي، وإنشاء سوق محلية كبيرة لدرجة استيعاب دولة يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة.

«التجربة الصينية» واحدة من أهم التجارب التي أدهشت العالم، حيث حققت إنجازات التنمية المستدامة والمتسارعة والإبداع الإلكتروني خلال الـ30 عاماً من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وحظيت بإعجاب العالم وباهتمام العلماء والباحثين، لأن التنمية في الصين أظهرت للعالم معنى الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، كما أولت القيادة الصينية أهمية كبيرة لحث شعبها على التعلم والاهتمام بعملية البناء الذاتي للفرد والمجتمع والدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، وتوسيع آفاق الفكر الإبداعي التكنولوجي، ونقل المعرفة والابتكارات وتطويرها بدقة عالية، إضافة إلى تحديد الأولويات في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتشجيع الاختراعات الوطنية وتوسيع مجالات تطبيقها.

أصبح الغرب الآن أكثر عدائية تجاه الصين، ومع بذل الولايات المتحدة جهوداً أكبر من أي وقت مضى لاحتواء الصين، انخفضت الصادرات الصينية المباشرة إليها.

تظهر دراسة حديثة أجرتها الخبيرة الاقتصادية في جامعة كاليفورنيا سان دييغو، كارولين فرويند، أن الولايات المتحدة والصين تعملان بالفعل على تقليص مشاركتهما في بعض المجالات، فعلى سبيل المثال فإن نمو واردات الولايات المتحدة من الصين تتخلف كثيراً عن نمو واردات الولايات المتحدة من دول أخرى بالنسبة إلى المنتجات الخاضعة للتعريفات الجمركية الأميركية.

في الوقت نفسه، الشركات العالمية تعمل على تطبيق إستراتيجية «الصين+1»، فتستثمر في دول أخرى إضافة إلى الصين، لكن ليس بديلاً منها، من جانبها، قامت الشركات الصينية بزيادة استثماراتها الأجنبية المباشرة في الأعوام الأخيرة ونشرت سلاسل الإنتاج الخاصة بها في أماكن بعيدة جداً عن الصين، وخاصة في الدول التي يمكنها تجنب الرسوم الجمركية الأميركية العقابية، وعلى الرغم من التعريفات

الجمركية الأميركية، ظلت الصادرات الصينية قوية، وفي الوقت نفسه، تشهد قطاعات جديدة، من الخدمات والاقتصاد الرقمي والصناعات التكنولوجية المتقدمة، نمواً سريعاً. الحكومة الصينية تعمل لدعم الطلب المحلي وإيجاد فرص العمل، وذلك من خلال اتباع سياسات نقدية ومالية أكثر توسعية خلال العامين المقبلين.

والعمل على التعجيل بتحرير بعض الصناعات، فعلى سبيل المثال، يصار إلى التخلص من القيود في أقرب وقت ممكن على الخدمات الإنتاجية التي تمنع دخول رأس المال الخاص والأجنبي، كما سيتطلب النمو الاقتصادي مزيداً من الإنفاق على الاستهلاك الأسري ومن المتوقع أن تعمل الصين بشكل عاجل على خفض حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ودعم الاستهلاك الأسري، على سبيل المثال من خلال تحويلات الدخل وبرامج أقوى للرعاية الاجتماعية، التي من شأنها أن تمكن الأسر من تقليص المدخرات الاحترازية وسيؤدي ذلك إلى إيجاد سوق محلية مزدهرة وتشجيع التوسع في صناعة الخدمات ودعم التحول إلى النمو المستدام.

اعتمد النمو الاقتصادي في الصين خلال العقود القليلة الماضية، على صادرات التصنيع واستثمار رأس المال، وسهلت إستراتيجية ترويج الصادرات الناجحة في البلاد اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، وعززت التنمية السريعة على الرغم من أن الصين لم تتخل عن إستراتيجية إحلال الواردات خلال هذه الفترة، فإن نهجها «الموجه نحو الخارج» جمع بين إستراتيجيات «التوجه إلى العالمية»، و«الجلب للداخل» لجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز المشاريع المشتركة، والتركيز على الصادرات كثيفة العمالة، وتكديس احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي.

لقد ساعد الحجم الهائل للصين على ترسيخ مكانتها كمركز للتصنيع في العالم، وأدى ذلك لتوسيع السوق المحلية، وتعزيز التداول الداخلي والتركيز على الإبداع التكنولوجي لتسهيل التداول المحلي القوي، وستحول الصين عن نموذجها الذي يركز على التصدير، وتركز على ترويج الواردات، لأن الصين تعد لاعباً عالمياً رئيساً، فمن المهم أن تحافظ على التطوير المستمر للسوق المحلية الضخمة لأن توسيع السوق المحلية، وتعزيز التداول الداخلي، من شأنه أن يمكن الشركات الصينية من التركيز على الإبداع التكنولوجي، لتصدير منتجات أكثر وذات قيمة مضافة عالية.

معظم الصناعات العالمية تعتمد بصورة كبيرة على الموردين في الصين، وتعتمد إفريقيا وأميركا اللاتينية على شراء الصين لسلعها الأساسية وتمويل التصنيع فيهما.

وقال مسؤول كبير بالحزب الشيوعي إن الصين يجب أن تستهدف مستوى مناسباً لعجز ميزانية السنة المالية 2024، كما تعهد كبار المسؤولين الصينيين بتكثيف عمليات تعديل السياسة النقدية لدعم التعافي الاقتصادي العام 2024.

إن الاقتصاد الصيني يشكل «أهمية كبيرة على مستوى النمو الإقليمي والعالمي وخاصة في آسيا بسبب ديناميكيته، فالإقتصاد الصيني يمتلك قطاعات كبيرة تتمتع بقدرة تنافسية عالية على المستوى العالمي.

أما سياسياً، فتثير قضية تايوان الكثير من القلق وخاصة مع التفكير في التداعيات الاقتصادية لأي عمل عسكري صيني محتمل يستهدف تايوان رغم القمة الأميركية- الصينية الأخيرة بين الرئيس جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ.

لا تزال العلاقات الصينية الأميركية متوترة وتستمر الولايات المتحدة والصين في الجدل حول النفوذ في آسيا وانحسار قوة الولايات المتحدة، وهناك قلق بالغ في الأوساط الغربية إزاء احتمال أن تحل الصين محل الولايات المتحدة، أو على الأقل تنافسها بوصفها القوة العظمى الرائدة في العالم.

وجاءت الحرب الإسرائيلية على غزة والأزمة الأمنية المتطورة في البحر الأحمر لتكشف أن هذا الأمر لا يزال احتمالاً قائماً، في وقت تكتفي فيه بكين بتوجيه انتقادات للرد العسكري الأميركي.

من منظور قادة الصين، هناك منطق إستراتيجي وراء هذا الأمر، يقوم على فكرة أن أزمة البحر الأحمر تصرف انتباه واشنطن بعيداً عن آسيا، ما يتيح لبكين الوقت اللازم لحشد قدراتها غرب المحيط الهادي، مع وعد الرئيس شي «بالمساهمة بالحكمة الصينية في تعزيز السلام والهدوء في الشرق الأوسط.»

إن نحو نصف النفط الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط، ويوفر البحر الأحمر منفذاً بالغ الأهمية إلى أوروبا، التي تشكل واحدة من كبرى أسواق التصدير أمام الصين.

كما أن السياسة الصينية للاقتصاد تعتمد على ما سمته لفترة طويلة «التحفيز المالي الاستباقي والسياسة النقدية الحكيمة» لدعم النمو الاقتصادي بنحو 5 بالمئة في 2024.

تنبئنا علوم الاقتصاد الأساسية أن نمو الإنتاجية أمر شديد الأهمية وهذا ما اعتمدته الصين والمصادر البارزة لنمو الإنتاجية - التكنولوجيا هي الاستثمار في رأس المال البشري، والبحث والتطوير، والتحول بين الصناعات في مزيج الناتج الوطني.

منذ انعقاد المؤتمر الوطني الـ16 للحزب الشيوعي الصيني في عام 2002، استثمرت الصين 861 مليار يوان في تطوير صناعة التكنولوجيا، لتصبح ثاني أكبر دولة استثماراً في قطاع التكنولوجيا على مستوى العالم، وتمتلك الصين أكبر قوة عاملة مدربة في مجال البحث والتطوير التكنولوجي.

وفي عام 2010، احتلت الصين الترتيب السابع في دليل النشر العلمي «SCI» والرابع في عدد براءات الاختراع المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

ووضعت سلسلة من الابتكارات التكنولوجية الصين في صدارة بعض المجالات العلمية، ودعمت التنمية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الماضية.

نجح الصينيون بإنتاج ثقافة تركز على التنمية الاقتصادية المستدامة والإبداع التكنولوجي.

وزير وسفير سوري سابق، <https://alwatan.sy/archives/378570>



## 2 - شركة العقارات الصينية العملاقة إيفرجراند تقدم طلبا للحماية من الإفلاس في محكمة

مانهاتن

تم النشر الخميس ، 17 أغسطس 2023 مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة. تم التحديث  
الجمعة ، 18 أغسطس 2023:00 صباحا بتوقيت شرق الولايات المتحدة

سومائي بالا

النقاط الرئيسية:

تقدمت شركة التطوير العقاري الصينية المثقلة بالديون **Evergrande Group** يوم الخميس بطلب للحماية من الإفلاس بموجب الفصل 15 في محكمة إفلاس أمريكية. وفي دعوى إلى محكمة مانهاتن للإفلاس، سعت الشركة إلى الاعتراف بمحادثات إعادة الهيكلة الجارية في هونغ كونغ وجزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية. تخلف مطور العقارات الأكثر مديونية في العالم عن السداد في عام 2021 وأعلن عن برنامج إعادة هيكلة الديون الخارجية في مارس.



مجمع سكني شيدته **Evergrande** في هوايان ، جيانغسو ، الصين ، في 20 يوليو 2023. المستقبل للنشر | المستقبل للنشر | جيتي إيماجيس

تقدمت شركة العقارات الصينية العملاقة إيفرجراند يوم الخميس بطلب للحماية من الإفلاس بموجب الفصل 15 في محكمة أمريكية.

في ملف أمام محكمة الإفلاس في مانهاتن ، أشارت الشركة إلى إجراءات إعادة الهيكلة في هونغ كونغ وجزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية.

وفي بيان منفصل، قالت إيفرجراند يوم الجمعة إنها ستطلب من المحكمة الأمريكية "الاعتراف بخطط الترتيب في إطار إعادة هيكلة الديون الخارجية لهونغ كونغ وجزر فيرجن البريطانية".

وأضافت: "الطلب هو إجراء عادي لإعادة هيكلة الديون الخارجية ولا يتضمن التماس الإفلاس". تخلف مطور العقارات الأكثر مديونية في العالم عن السداد في عام 2021 وأعلن عن برنامج

إعادة هيكلة الديون الخارجية في مارس. تم تعليق تداول أسهم **Evergrande** منذ مارس 2022.

تم حظر هذا المحتوى لأنك لا تسمح بملفات تعريف الارتباط.

لعرض هذا المحتوى ، انقر فوق تفضيلات ملفات تعريف الارتباط هنا أو في أسفل الصفحة للسماح

بجميع ملفات تعريف الارتباط.



يسمح الفصل 15 من الحماية من الإفلاس لمحكمة الإفلاس الأمريكية بالتدخل في قضية الإعسار عبر الحدود التي تشمل الشركات الأجنبية التي تخضع لإعادة الهيكلة من الدائنين. ويهدف إلى حماية أصول المدنيين وتسهيل إنقاذ الشركات التي تعاني من مشاكل مالية.

كما تقدمت شركة **Tianji Holdings** ، وهي شركة تابعة لشركة **Evergrande** ، وشركتها الفرعية ، **Scenery Journey** ، بطلب للحصول على حماية الفصل 15 في محكمة الإفلاس في مانهاتن ، وفقا للإيداع.

تداعيات قطاع العقارات

ويأتي تقديم إيفرجراند وسط مخاوف من العدوى من أن مشاكل قطاع العقارات في الصين قد تمتد إلى أجزاء أخرى من الاقتصاد، الذي شهد بالفعل نموا متعثرا.

في الآونة الأخيرة ، كافتحت **Country Garden** ، التي كانت واحدة من أكبر المطورين في الصين ، لسداد مدفوعات القسائم على السندات المقومة بالدولار الأمريكي وأصدرت تحذيرا بشأن الأرباح.

كما علقت الشركة التداول في ما لا يقل عن 10 من سندات المتداولة باليوان في البر الرئيسي للصين ، وفقا لرويترز.



تعاني شركة العقارات الصينية العملاقة **Evergrande** من مشكلة ديون كبيرة - وإليك سبب أهميتها

لطالما كان قطاع العقارات الضخم في الصين محركا حيويا للنمو لثاني أكبر اقتصاد في العالم ، ويمثل ما يصل إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وعلى الرغم من إشارات السياسة الأخيرة، لا تزال مخاوف المستثمرين قائمة. وفي أواخر تموز/يوليو، أشار كبار قادتها إلى تحول نحو دعم أكبر لقطاع العقارات، مما يمهد الطريق أمام الحكومات المحلية لتنفيذ سياسات محددة.

في يوليو ، سجلت **Evergrande** خسارة مجمعة قدرها 81 مليار دولار على مدار العامين الماضيين ، بعد أن كافتحت لإنهاء المشاريع وسداد الموردين والمقرضين.

وقالت الشركة إن صافي الخسائر لعامي 2021 و2022 بلغ 476 مليار يوان (66.36 مليار دولار) و105.9 مليار يوان (14.76 مليار دولار) على التوالي، نتيجة لشطب الممتلكات وإعادة الأراضي والخسائر في الأصول المالية وتكاليف التمويل.

تم توقيع ملف الإفلاس من قبل جيمي فونغ ، الذي أدرج نفسه على أنه "ممثل أجنبي" لمجموعة **China Evergrande Group**. وأضافت العريضة أنه من المقرر عقد اجتماع "دائني المخطط" يوم

الأربعاء في مكتب سيدلي أوستن في هونغ كونغ ، وهي شركة حمامة مقرها الولايات المتحدة تمثل إيفرجراند.

- ساهمت إيفلين تشنغ وإيوت سميث من CNBC في هذه القصة.

<https://www.cnbc.com/2023/08/18/china-property-developer-evergrande-files-for-bankruptcy-protection-in-us.html>

3 - ضربة موجعة للعملة الخضراء | قوة استثمارية بـ 45 تريليون دولار تدعم مصر.. الخير

قادم

الإثنين 12/فبراير/2024 - 11:30 م

مجموعة البريكس

تمتلك مجموعة بريكس دورًا متزايدًا للتأثير في الاقتصاد العالمي، وسوف يكون في المستقبل القريب أحد التجمعات الرئيسية التي ستسهم في إرساء أسس نظام اقتصادي عالمي جديد، نظرًا لإعادة الهيكلة التي تحدث في هذا الصدد، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي داخل مجموعة البريكس. يقدر حجم الموارد المالية القابلة للاستثمار التي تملكها دول مجموعة "بريكس" بنحو 45 تريليون دولار، ووفقًا لتقرير ثروة عن المجموعة الصادر عن شركة "هيلي أند بارتنز". وشهدت "بريكس" في العام الجاري 2024 توسعًا كبيرًا مع انضمام السعودية وإيران وإثيوبيا ومصر والإمارات إلى المجموعة، التي كانت تضم في السابق روسيا والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا والصين. مجموعة دول بريكس

وبحسب التقرير فإن الدول العشر لديها 1.6 مليون شخص يمتلكون أصولًا قابلة للاستثمار تزيد عن مليون دولار، بما في ذلك أكثر من 4700 شخص لديهم أكثر من 100 مليون دولار، كذلك يعيش في دول المجموعة أكثر من 500 ملياردير.

ويتوقع التقرير نمو عدد المليونيرات بنسبة 85% خلال السنوات العشر المقبلة. وتمثل مجموعة "بريكس" الآن 45% من سكان العالم، و36% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يتجاوز مساهمة مجموعة السبع الكبار G7 البالغة 30%. وأظهر التقرير أن الصين لديها حاليًا أكبر عدد من المليونيرات في المجموعة، حيث يتواجد في الصين 862400 مليونير، في حين يقطن في الهند 326400 مليونير، وسط توقعات أن تشهد الصين والهند أقوى نمو لأصحاب الملايين خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة 85% و110% على التوالي. كذلك أشار التقرير إلى أن السعودية والإمارات وإثيوبيا شهدت نموًا كبيرًا في الثروات الخاصة على مدى العقد الماضي، إذ ارتفع عدد المليونيرات في هذه الدول بنسبة 35%، و77%، و30% على التوالي.

وجاء انضمام مصر إلى تجمع دول بريكس "البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا" خطوة هامة نحو فض الارتباط بشكل تدريجي مع الدولار؛ ما ينعكس على الجنيه المصري من عدة نواحي لعل أهمها ارتفاع سعره أمام الدولار، لاسيما في حالة الاتفاق على التصدير بنظام الصفقات المتبادلة أو بنظام العملات المحلية المتبادلة مع تجمع بريكس، الذي بات يضم 11 دولة من أكبر الدول الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم.

وستستفيد مصر اقتصاديا بشكل كبير من هذا التجمع، الذي تربط مصر به علاقات قوية سياسيا واقتصاديا، وبالأرقام فإن بريكس يضم أكبر الدول نموا في الاقتصادات الناشئة على رأسها الصين التي تمثل قوة عظمى اقتصاديا في الاستثمار وفي الصناعة وفي التصدير في الاستيراد، وكذلك الهند علاوة على روسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وهي من أكبر 30 دولة من حيث الناتج المحلي.

بالإضافة إلى الدول الست الجديدة انضمت، مما يؤكد أن هذا التجمع كفيل بدعم الاقتصاد المصري من خلال الاستفادة منه كبوابة للدخول إلى أفريقيا والتصنيع والتصدير والاستيراد، بالإضافة إلى كونه نقطة مهمة جدا في الحزام والطريق، علاوة على التوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في مصر خلال الفترة المقبلة من دول التجمع سواء القديمة أو الجديدة، وهي أغلبها الدول العظمى.

وتسعى دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة بينها تنهي بها هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، إذ أعلن ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مشددا على أن مجموعة بريكس تعمل على تطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء.

ولم تحسم بعد دول بريكس شكل العملة الجديدة، وتأتي العملات الرقمية ضمن الأفكار المطروحة لهذه العملة التي ستنشأ على أساس إستراتيجي، لا على أساس الدولار أو اليورو، وتأمينها سيكون بالاعتماد على الذهب والمعادن النفيسة .

وتسابق دول بريكس الزمن -خاصة روسيا التي تخوض حربا عسكرية ضد أوكرانيا وحلفائها الغربيين، وأخرى اقتصادية ضد العالم الغربي- لإصدار هذه العملة الموحدة، بالنظر للعقوبات القاسية المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة وعديد من الدول الأوروبية.

#### أهمية تكتل بريكس

وتسعى هذه الخطوة بحسب تقارير صحفية وإعلامية متنوعة إلى كسر هيمنة الدولار الأمريكي وإنهاء حكمه في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت نفسه ترى دول بريكس في الأزمة الروسية الأوكرانية فرصة مواتية لإصدار هذه العملة والاستفادة من التذمر المتزايد من السياسات الأميركية.

وتسهم عضوية مصر في بريكس بشكل مباشر في الاستفادة من خبرات الدول المشاركة في زيادة معدلات التصنيع والإنتاج، وخلق سوق مشتركة لترويج السلع والمنتجات المصرية في ظل التوازنات المرتقبة التي تُصنع على المستوى الدولي والإقليمي، بجانب تجمع الكوميسا، ما يدعم استمرار الرؤية الاستراتيجية بشأن تنويع جديد للعلاقات الدولية التجارية، كما تسهم في توفير الآلاف من فرص العمل،

والتقليل إلى حد ما من مشكلة زيادة معدلات الفقر والبطالة، بما يسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتلبية الاحتياجات التنموية لهم والارتقاء بجودة الخدمات العامة المقدمة إليهم.

وكشفت دراسة لمركز فاروس للدراسات الاستراتيجية والأفريقية يعكس الرغبة المصرية في إيجاد فضاء جديد يمنح لها فرص استثمار وآفاقاً اقتصادية وشراكات جديدة، لا سيما أن من بين هياكل هذا التكتل صندوق الاحتياط وبنك التنمية الجديد، وبما يسمح بتمويل مشروعات البنية التحتية وإقامة مشروعات مشتركة بعيداً عن النموذج الغربي الذي يضع دائماً شروطاً وإصلاحات تخدم النظرة والمصالح الغربية، كما يتيح لها الانضمام إلى استراتيجية اقتصادية جديدة متعددة الأقطاب تساعد الاقتصاد المصري في التعامل بشكل أفضل مع الأزمات العالمية من خلال اقتصاد الدول الأعضاء، علاوة على أهمية الوجود وسط تكتل متنوع وقوى يحمي المصالح السياسية والاقتصادية للدولة المصرية.

<https://www.elbalad.news/6106755>

#### 4 - م ع ك مدونة العملات، المملكة المتحدة ½ بني جديد، 1971

مجموعة مقتنيات الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

المملكة المتحدة، الملكة إليزابيث الثانية، 1981 - 1968، ½ بني جديد



معلومات:

البلد: المملكة المتحدة

الفئة: ½ بني جديد

السنة: 1971

الفترة: الملكة إليزابيث الثانية (1981 - 1968)

نوع القطع النقدية: العملات المتداولة

الحاكم: إليزابيث الثانية

التركيب: برونز

نوع الحافة: أملس

الشكل: دائري

المحاذاة: ميدالية 0 درجة

الوزن: 1.78 (غرام)

القطر: 17.14 (مم)

السمك: 1 (مم)

وجه العملة:



التاج عائلة ملكية

الوصف: إليزابيث الثانية (ملكة المملكة المتحدة)

المبدعين: ELIZABETH II D G REG F D : Arnold Machin

الوجه الآخر:



التاج

المبدعين: NEW PENNY 1/2 : Christopher Ironside

سك العملة أو النقود: BUUnc Proof

المملكة المتحدة, لانتريسانت 1.394.188.250 + 350.000

العلامات: ELIZABETH II D G REG F DGREAT BRITAIN1971UK إليزابيث الثانية

[https://ar.ucoin.net/coin/united\\_kingdom-1-2-new-penny-](https://ar.ucoin.net/coin/united_kingdom-1-2-new-penny-1971/?cid=1808)

1971/?cid=1808

5 - الاسم الجيد لرئيس البنك الوطني البولندي NBP يكلف ثروة. فيما يلي البيانات من

المستندات "السرية".

غ ك و، 26 يناير 2024، الساعة 15:27.

تجري عمليات التحقيق التي يجريها مكتب التدقيق الأعلى في البنك الوطني البولندي، مع التركيز

على إنفاق البنك للأغراض الترويجية وسياسة الأجور في عام 2023. وسيتم الكشف عن نتائج التفتيش

في الربع الثاني من هذا العام.





إحدى لافتات البنك الوطني البولندي **NBP** الباهظة الثمن | الصورة:

تشيريك سوكووفسكي / أسوشيتد برس / إيست نيوز  
ويشير المحققون ليس فقط إلى الفعالية المشكوك فيها لأنشطة بناء الصورة التي يقوم بها البنك الوطني البولندي، بل وأيضاً إلى تمويل البنك للمنظمات الخارجية التي تضم شركاء مقربين من الرئيس آدم غلابينسكي.

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها صحيفة جيجبوسبوليتا **Rp.pi**، يعترم البنك الوطني البولندي في عام 2024 إنفاق إجمالي 32.5 مليون زلوتي بولندي على أنشطة الاتصال والترويج. وقد تم تضمين هذا المبلغ في الخطة المالية التي أقرها مجلس السياسة النقدية في ديسمبر الماضي، ولا يشمل مكافآت موظفي دوائر الترقية والاتصال.

وبالمقارنة بالنفقات المخططة لعام 2023، تبلغ هذه الزيادة 1.8 مليون زلوتي بولندي، أو ما يقرب من 6%. ومع ذلك، حدثت زيادات كبيرة في التكلفة في العامين الماضيين. على الرغم من الطلبات المقدمة من هيئة تحرير صحيفة جيجبوسبوليتا **Rp.pi**، لم يستجب المكتب الصحفي للبنك الوطني البولندي **NBP** لتأكيد هذه البيانات لأكثر من شهر.

نفقات البنك الوطني قبل الانتخابات

في عام 2022، عندما ترشح رئيس البنك الوطني البولندي **NBP** آدم غلابينسكي لإعادة انتخابه، بلغت تكاليف الأنشطة الترويجية والاتصالات 25 مليون زلوتي بولندي، وهو ما يمثل زيادة قدرها 11 مليون زلوتي بولندي (79 بالمائة) مقارنة بالعام السابق. وفي عام 2023، ارتفعت هذه النفقات إلى 30.7 مليون زلوتي بولندي، أي بنسبة 23%.

ويمكن ربط ذلك بالانتخابات البرلمانية ودعم وسائل الإعلام المؤيدة لحزب القانون والعدالة من خلال الإعلانات والرسائل.

كما أدار البنك الوطني البولندي حملة دافع فيها عن مكافحة فعالة للتضخم. وكجزء من هذه الحملة، قام البنك بتزيين مقره الرئيسي باللافتات المثيرة للجدل والإعلانات الإذاعية، متفاخرًا بأنه بفضل سياسة البنك الوطني البولندي، تم إيقاف الزيادة في أسعار المواد الغذائية.

وقالت إحدى اللافتات، التي تعود لشهر مايو/أيار من العام الماضي، إن "إلقاء اللوم على البنك الوطني البولندي والحكومة في ارتفاع معدلات التضخم هو خطاب الكرملين". وفي المقابل، خصصت إحدى اللافتات الأخيرة، التي تم رفعها العام الماضي، للدفاع عن رئيس الحزب الوطني البولندي ضد الاتهامات التي وجهتها المعارضة. ويمكننا أن نتعلم منه أن جميع أنشطة البنك الوطني في السنوات الأخيرة كانت مناسبة وقانونية.

الميزانية الترويجية ليست شفافة



ميزانية الاتصالات، وفقاً لصحيفة جيجبوسبوليتا . **Rp.pl**، ليست شفافة جداً. يتكون جزء متزايد من الميزانية من أموال غير محددة تخضع لسيطرة مدير إدارة الاتصالات، بيوتر تورك، الذي يعتبر أحد أقرب المتعاونين مع الرئيس آدم غلابينسكي.

إن فعالية أنشطة بناء الصورة التي يقوم بها البنك الوطني البولندي **NBP** موضع تساؤل. تظهر أبحاث **CBOS** أنه في مارس من العام الماضي، كان لدى 38% من الأشخاص رأي إيجابي حول أنشطة البنك المستطلعين، وسلبيا - 39 في المئة

<https://businessinsider.com.pl/wiadomosci/dobre-imie-prezesa-nbp-kosztuje-majatek-oto-dane-z-tajnych-dokumentow/y2133nl>

#### 6 - الدول الإفريقية تتجه للتخلي عن الدولار الأمريكي.. والاعتماد على اليوان الصيني



د. جمال واكيم، 29/01/2024

مع حلول العام 2024؛ بات الدولار الأمريكي يواجه ضغوطاً متزايدة تهدد مكانته كعملة التداول التجارية العالمية. فهذا العام سيشهد تخلي دول البريكس عن الدولار علماً أن هذه المنظمة تضم عشرة أعضاء هي: روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل ومصر وأثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة والسعودية، ما يجعلها تشكل مجتمعة نحو أربعين بالمئة من الناتج المحلي العالمي. وبالتالي فإنه إذا طبقت البريكس وعيدها باطلاق عملة موحدة في ما بينها لتكون عملة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، فإن هذا قد يُخرج أربعين بالمئة من الاقتصاد العالمي من التبعية للدولار الأمريكي.

وما يزيد من الضغوط على الدولار هو أن الدول الأعضاء في البريكس بدأت تتعامل في ما بينها وأيضاً مع دول أخرى بالعملة المحلية أو المقايضة، عدا عن إطلاقها نظام تحويل بدلاً عن السويقت الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. هذه الضغوط على الدولار تتفاقم مع إطلاق العملات الرقمية العالمية التي باتت تشكل أحد بدائل الدولار في التعاملات الدولية.

ومؤخراً، بدأت الدول الإفريقية تتحول إلى استعمال اليوان في تعاملاتها الدولية بدلاً عن الدولار الأمريكي بعد تغلغل النفوذ الصيني الاقتصادي في القارة السمراء، خصوصاً أن بكين لا تربط استثماراتها أو قروضها للبلدان الإفريقية بشروط سياسية.

والجدير ذكره أنه مع ارتفاع الدولار الأمريكي، بات العديد من البلدان الإفريقية يواجه مشكلات متزايدة في سداد الديون، ما جعل العديد من الحكومات الإفريقية تبتعد عن اعتماد الدولار وتستبدله

بقروض من الصين باليوان الصيني. وقد استفادت الصين من ذلك لتعزيز حضور عملتها في إفريقيا في إطار سعيها لتقليص تعاملاتها بالدولار الأميركي.

وكان نائب رئيس بنك الصين، لين جينغ تشن، بزيارة زامبيا في كانون الأول ديسمبر الماضي؛ حين عقد اجتماعاً مع الرئيس هاكايندي هيشيليمبا ووعده باعتماد العملة الصينية بدلاً عن الدولار في التعاملات الاقتصادية للصين مع زامبيا والدول الإفريقية الأخرى. هذا ما جعلها تصدر سندات "الباندا" باليوان الصيني لتكون متداولة عالمياً.

وكانت مصر من أوائل الدول التي استفادت من سندات باندا؛ حيث أصدرت سندات بقيمة 3.5 مليار يوان (490 مليون دولار) في إطار مواجهتها لأزمته الاقتصادية وعجزها عن سداد ديونها بالدولار الأميركي. وتدرس كينيا، والتي تواجه أيضاً مشكلات في سداد الديون، إصدار سندات الباندا لتأمين الأموال اللازمة لسحب سندات اليورو البالغة قيمتها 2 ملياري دولار، والتي تستحق هذا العام. والجدير ذكره أن العقوبات المالية التي فرضها الغرب على روسيا كانت من أهم العوامل التي دفعت الصين إلى الإسراع باستخدام اليوان بغية تجنب مصير مشابه لموسكو؛ خصوصاً في توتر علاقاتها بواشنطن نتيجة الحرب التجارية بينهما ونتيجة تنافسهما على النفوذ في منطقة خليج تايبان وجنوب بحر الصين.

ونتيجة لرفع البنك الفدرالي الأميركي للفوائد على الدولار وعرض الاقتصاد المصري واقتصاد زامبيا وغيرها من الدول المدينة بالدولار إلى ضغوط غير مسبقة فاقمت من أزماتها الاقتصادية؛ هذا أفسح في المجال لاستغلال البنك المركزي الصيني للفرصة ما جعله يخطط لإصدار المزيد من الديون بعملته، علماً أن أسعار الفائدة على اليوان الصيني هي أقل بكثير من الفوائد على الدولار الأميركي. ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن يتزايد الطلب على اليوان الصيني في المستقبل، وتوجه العديد من الدول التخلي عن الدولار الأميركي. ومن شأن هذا أن يؤثر سلباً على الهيمنة الاقتصادية الأميركية في العالم وأن يدفع بالتضخم إلى الارتفاع بشكل كبير في الولايات المتحدة الأميركية.

<https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=64934&cid=124>

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
تقارير

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولندية:

**The World Economy in English and Polish:**

**Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:**

**7 - Dobre imię prezesa NBP kosztuje majątek. Oto dane z "tajnych" dokumentów**

**gku, 26 stycznia 2024, 15:27.**

**W Narodowym Banku Polskim trwają inspekcje Najwyższej Izby Kontroli, skupiające się na wydatkach banku na cele promocyjne oraz polityce wynagrodzeń w 2023 r. W drugim kwartale tego roku zostaną ujawnione wnioski z kontroli.**



**Jeden z kosztownych bannerów NBP | Foto:**

**Czarek Sokolowski/Associated Press/East News**

**Inspektorzy zwracają uwagę nie tylko na wątpliwą skuteczność działań wizerunkowych NBP, ale także na finansowanie przez bank zewnętrznych organizacji, które angażują bliskich współpracowników prezesa Adama Glapińskiego.**

**Według uzyskanych informacji przez Rp.pl, w 2024 r. Narodowy Bank Polski zamierza wydać na działania komunikacyjne i promocyjne łącznie 32,5 mln zł. Kwota ta została zapisana w planie finansowym zatwierdzonym przez Radę Polityki Pieniężnej w grudniu i nie obejmuje wynagrodzeń pracowników działów promocji i komunikacji.**

**W porównaniu z zaplanowanymi na 2023 r. wydatkami, wzrost ten wynosi 1,8 miliona złotych, czyli około 6 proc. Jednak znaczny wzrost kosztów miał miejsce w dwóch poprzednich latach. Mimo próśb redakcji Rp.pl, biuro prasowe NBP nie odpowiedziało na potwierdzenie tych danych przez ponad miesiąc.**

**Wydatki NBP przed wyborami**

**W 2022 roku, kiedy prezes NBP Adam Glapiński ubiegał się o reelekcję, koszty działań promocyjnych i komunikacyjnych wyniosły 25**

milionów złotych, co stanowi wzrost o 11 milionów złotych (79 procent) w porównaniu z rokiem poprzednim. W 2023 roku wydatki te wzrosły do 30,7 miliona złotych, czyli o 23 proc.

Można to powiązać z wyborami parlamentarnymi i wsparciem mediów przychylnych partii PiS za pomocą reklam i komunikatów.

NBP prowadził również kampanię, w której przekonywał o skutecznej walce z inflacją. W ramach tej kampanii bank ozdabiał swoją siedzibę kontrowersyjnymi banerami i emitował spoty reklamowe, chwając się, że dzięki polityce NBP zahamowany został wzrost cen żywności.

Jeden z banerów, z maju ubiegłego roku, głosił, że "obwinianie NBP i rządu za wysoką inflację to narracja Kremla." Z kolei jeden z ostatnich banerów, umieszczony w ubiegłym roku, był poświęcony obronie prezesa NBP przed zarzutami stawianymi przez opozycję. Mogliśmy się z niego dowiedzieć, że wszystkie działania NBP w ostatnich latach były odpowiednie i legalne.

**Budżet na promocję nie jest przejrzysty**

Budżet na komunikację, jak wynika z informacji Rp.pl, jest mało przejrzysty. Coraz większą część budżetu stanowią nieokreślone bliżej środki, które znajdują się pod kontrolą dyrektora Departamentu Komunikacji Piotra Turka, uważanego za jednego z najbliższych współpracowników prezesa Adama Glapińskiego.

Skuteczność działań wizerunkowych NBP poddawana jest w wątpliwość. Z badań CBOS wynika, że w marcu ubiegłego roku działalność banku centralnego pozytywnie oceniało 38 proc. ankietowanych, a negatywnie – 39 proc.

<https://businessinsider.com.pl/wiadomosci/dobre-imie-prezesa-nbp-kosztuje-majatek-oto-dane-z-tajnych-dokumentow/y2133nl>

**8 – China’s property giant Evergrande files for bankruptcy protection in Manhattan court**

**PUBLISHED THU, AUG 17 2023 11:12 PM EDT UPDATED FRI, AUG 18 2023 8:00 AM EDT**

**Sumathi Bala**

**SHARE** [Share Article via Facebook](#) [Share Article via Twitter](#) [Share Article via LinkedIn](#) [Share Article via Email](#)

**KEY POINTS**

**China’s heavily indebted property developer Evergrande Group on Thursday filed for Chapter 15 bankruptcy protection in a U.S. bankruptcy court.**

**In a filing to the Manhattan bankruptcy court, the firm sought recognition of restructuring talks underway in Hong Kong, the Cayman Islands and the British Virgin Islands.**

**The world’s most indebted property developer defaulted in 2021 and announced an offshore debt restructuring program in March.**



**A residential complex constructed by Evergrande in Huai’an, Jiangsu, China, on July 20, 2023.**

**Future Publishing | Future Publishing | Getty Images**

**China’s heavily indebted property giant Evergrande Group on Thursday filed for Chapter 15 bankruptcy protection in a U.S. court.**

**In a filing with the Manhattan bankruptcy court, the company referenced restructuring proceedings in Hong Kong, the Cayman Islands and the British Virgin Islands.**

**In a separate statement, Evergrande on Friday said that it will ask the U.S. court for “recognition of the schemes of arrangement under the offshore debt restructuring for Hong Kong and the British Virgin Islands.”**

It added, “The application is a normal procedure for the offshore debt restructuring and does not involve bankruptcy petition.”

The world’s most indebted property developer defaulted in 2021 and announced an offshore debt restructuring program in March. Trading of Evergrande shares have been suspended since March 2022.

This content is blocked because you are not allowing cookies.

To view this content, click on Cookie Preferences here or at the bottom of the page to allow all cookies.

Chapter 15 bankruptcy protection allows a U.S. bankruptcy court to intervene in cross-border insolvency case involving foreign companies that are undergoing restructuring from creditors. It aims to protect the debtors’ assets and facilitate the rescue of businesses that are in financial trouble.

Tianji Holdings, an affiliate of Evergrande, and its subsidiary, Scenery Journey, also filed for Chapter 15 protection in Manhattan bankruptcy court, according to the filing.

#### Property sector fallout

Evergrande’s filing comes amid contagion fears that China’s property sector troubles could spill over to other parts of the economy, which has already seen faltering growth.

Most recently, Country Garden, which used to be one of China’s largest developers, struggled to make coupon payments on U.S. dollar-denominated bonds and issued a profit warning.

The firm has also suspended trading in at least 10 of its mainland China-traded yuan bonds, according to Reuters.

Chinese property giant Evergrande has a big debt problem – here’s why it matters

China’s massive real estate sector has long been a vital engine of growth for the world’s second-largest economy, and accounts for as much as 30% of the country’s gross domestic product.



**Despite recent policy signals, investor worries linger. In late July, its top leaders indicated a shift toward greater support for the property sector, paving the way for local governments to implement specific policies.**

**In July, Evergrande posted a combined loss of \$81 billion over the past two years, after struggling to finish projects and repay suppliers and lenders.**

**Net losses for 2021 and 2022 were 476 billion yuan (\$66.36 billion) and 105.9 billion yuan (\$14.76 billion), respectively, as a result of property write-downs, return of lands, losses on financial assets and financing costs, the company said.**

**The bankruptcy filing was signed by Jimmy Fong, who listed himself as a “foreign representative” of China Evergrande Group. A “scheme creditors” meeting is set for Wednesday at the Hong Kong office of Sidley Austin, the U.S.-based law firm representing Evergrande, the petition added.**

**— CNBC’s Evelyn Cheng and Elliot Smith contributed to this story.**

**<https://www.cnbc.com/2023/08/18/china-property-developer-evergrande-files-for-bankruptcy-protection-in-us.html>**

**9 – Some experts balk at talk that Fed must cut rates soon if inflation keeps coming down**



**Some experts balk at talk that Fed must cut rates soon if inflation keeps coming down© Agence France-Press/Getty Image**

#### **THE FED**

**Over the summer months, as reporters and the markets were pondering how many more times the Federal Reserve would hike interest rates this year, New York Fed President John Williams mentioned one reason the central bank might actually start cutting rates in 2024.**

In an interview, Williams explained that, assuming inflation comes down, if the Fed doesn't cut interest rates at some point, then real — or adjusted-for-inflation — interest rates will go up and up and up.

Other Fed officials have chimed in with similar views. Minneapolis Fed President Neel Kashkari called it simple math.

Turns out the market was listening.

After last week's soft October consumer price inflation report, markets quickly came to believe there would be speedy cuts coming.

Traders in derivative markets now see a big chance that the Fed's benchmark rate, now in an range of 5.25%–5.5%, will be a full percentage point lower by the end of next year, with the first cut coming in May.

After almost hitting 5% in mid-October, the 10-year Treasury yield is down to 4.44%.

Dovish commentators like Jeremy Siegel of the Wharton School are pushing the envelope further. Siegel said last week he thinks the Fed's battle against high inflation is just about over, and predicted the Fed could begin to cut interest rates as soon as March.

The market has pushed aside routine comments from many Fed officials this fall that the Fed was going to need to keep its benchmark rates "higher for longer" to get inflation down.

Asked if the recent market moves were based on this argument over real interest rates, Richard Moody, chief economist at Regional Financial replied: "Either explicitly or implicitly."

"The markets understand that that slowing inflation gives the Fed latitude to cut the fund rates," Moody said.

The federal funds benchmark rate, adjusted for inflation, is now over 2%, Moody estimated. That's higher than before the 2008 financial crisis.

Another way to look at it, Moody said, is that the top end of the Fed's benchmark rate is 5.5%. The Fed's estimate for a "neutral rate" is 2.5%. The neutral rate is the Fed's estimate for where rates should be if the economy is growing at 2% trend and inflation is running at 2%.

**But some experts are balking at the Fed's estimate for "real" rates.**

**Adam Posen, president of the Peterson Institute for International Economics, said he had two problems with the real funds rate argument.**

**First, some of the drag from higher rates is priced into the market, and expected.**

**Secondly, he said the Fed's benchmark rate "is not a sufficient statistic for monetary conditions. The fed funds rate is an inter-back lending rates.**

**"In terms of the impact on the economy, what we care about is overall monetary and credit conditions. It is not clear that the real fed funds rate captures those changes," Posen said.**

**"The last two decades have repeatedly taught us that what matters is credit conditions and liquidity in specific markets," he said, in a subsequent interview. Even financial-condition indices don't capture it.**

**"As a result, people probably overestimate how much additional drag the U.S. economy will get if the real federal funds rate rises as a result of inflation," Posen said.**

**Posen said he also rejected the idea that there is a natural or normal level of interest rates. "Whether they're too tight or too loose depends on the conditions of the economy," he said.**

**Posen said he still wants the Fed to raise rates one more time.**

**"I think since they're going to want to sit on the sidelines throughout this election cycle and with the productivity numbers not yet definitive, I'd do one more hike before February," he said. He's referring to solid gains in productivity in the past two quarters that many economists think will allow the economy to grow without boosting inflation further.**

**Steven Richhiuto, chief economist at Mizuho Americas, said passive tightening doesn't work.**

**"People are nominal" and don't view the economy in an inflation-adjusted lens, he said.**

**"I think the Fed is on hold for now," he said, but he wouldn't say that the Fed is done hiking.**

**“I believe in higher for longer. I am definitely in the longer camp, but I’m not willing to say that the higher is over,” he said.**

**Some experts balk at talk that Fed must cut rates soon if inflation keeps coming down (msn.com)**

### **10 – Protecting displaced populations during crisis: Lessons from high-frequency phone surveys**

**YEON SOO KIM, JEFFERY TANNER, |OCTOBER 04, 2023**

**Inclusive policies that help displaced populations build resilience will reduce the financial burden on host countries and are more sustainable than reliance on humanitarian assistance.**

**The series of global shocks in recent years that started with the COVID-19 pandemic and was compounded by a cost-of-living crisis has brought widespread turmoil to lives and livelihoods, with far-reaching consequences for both displaced and host households.**

**Our new report presents a comprehensive analysis of how forcibly displaced populations (FDPs) fared during the first two years of the pandemic. The report draws from a newly harmonized database with data from high-frequency phone surveys on displaced refugees, IDPs and nondisplaced populations in 14 countries during that two-year period. (The report includes harmonized data from Bangladesh, Burkina Faso, Chad, Costa Rica, Democratic Republic of Congo, Djibouti, Ecuador, Ethiopia, Iraq, Jordan, Kenya, Mexico, Somalia, and Uganda).**

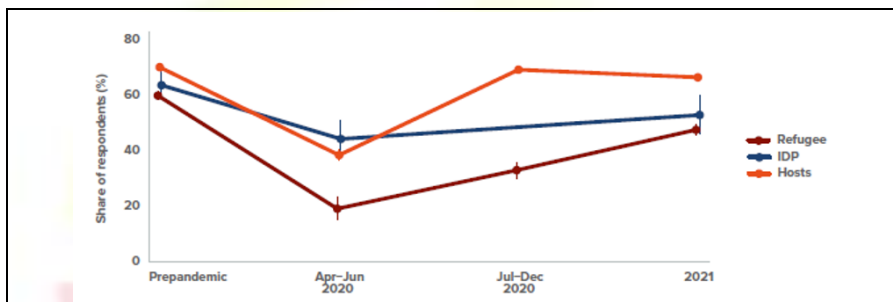
**The data offers unique insights into the welfare of FDPs relative to their hosts, while also allowing for comparisons across countries and between affected populations (internally displaced persons, refugees, hosts) and accommodation types (in camps, out of camps).**

**We found that FDPs were deeply impacted by the pandemic and often fared worse than their hosts across five primary dimensions: employment, income, assistance and coping, food security, and education and learning. For instance, FDPs typically experienced larger initial**

employment losses that were then followed by a slower recovery (figure 1). In addition, there were significant job changes—often into lower-quality jobs—among those who remained employed, again with higher rates among FDPs.

Figure 1. Share of Employed by Host and FDP Type, before and during the Pandemic (%)

Image

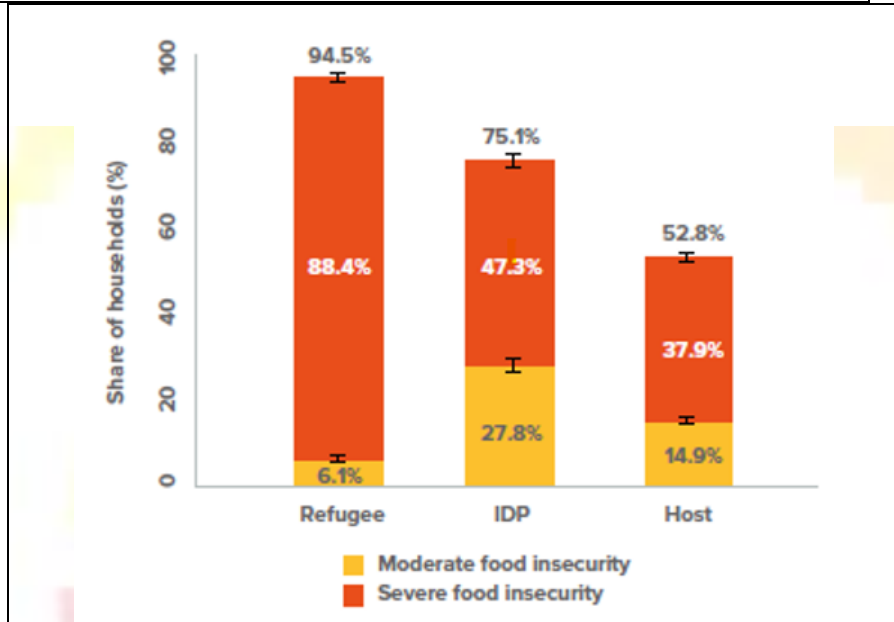


Source: Staff calculation using HFPS.

Welfare impacts were much more widespread than employment losses alone. Although labor income losses were most common, in some countries, a high share of FDPs reported reductions in financial assistance, another important source of income. Food insecurity reached alarming levels during the pandemic, with FDPs almost always reporting worse outcomes (figure 2). Efforts to support those in need likely fell short, leaving much of the negative welfare shock unmitigated.

Figure 2. Food Insecurity Experience Scores

Image

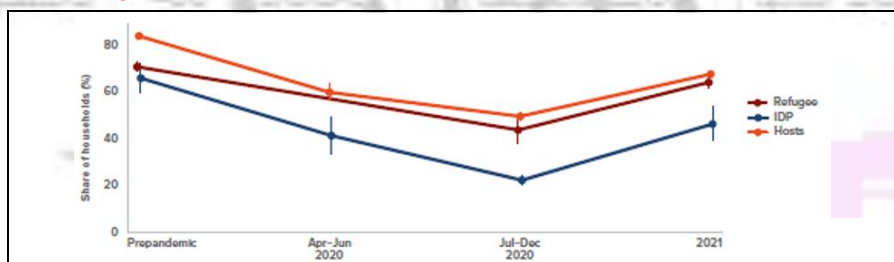


Source: Staff calculation using HFPS.

On top of the economic setbacks, nonmonetary dimensions of well-being were significantly affected, including hard-earned gains in education lost during long school closures. Although there was evidence of some recovery in access to learning after the worst of the pandemic, a significant share of those who had attended school before the pandemic did not return even after schools were reopened (figure 3).

Figure 3. Share of Households with Children Accessing Education before and during the pandemic (%)

Image



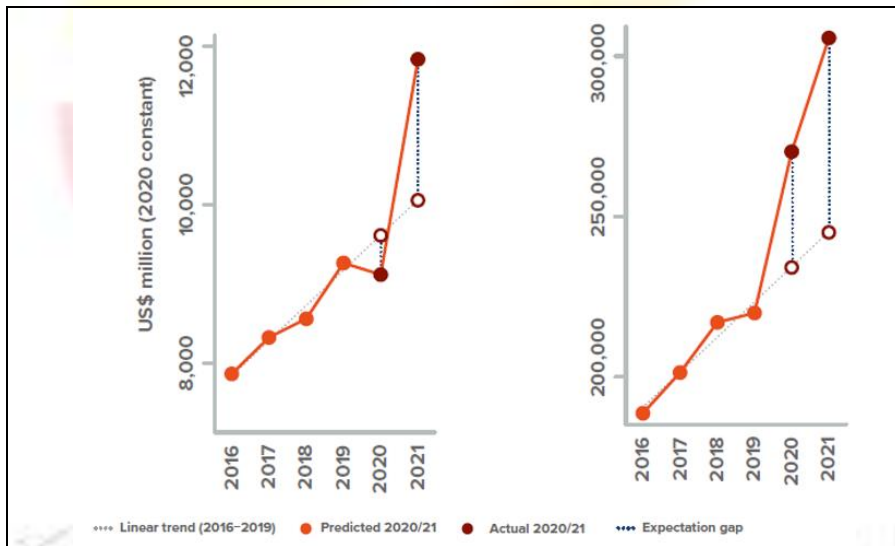
Source: Staff calculation using HFPS



Forced displacement can create significant social, economic, and political pressures on the host countries, which are predominantly low- and middle-income countries struggling with development challenges. Tightened fiscal constraints from responding to COVID's broader impacts meant host countries were often ill-equipped to extend support to displaced populations. Worse, external aid for FDPs declined in 2020, during the most acute phase of the pandemic (figure 4, left), even as overall aid increased (figure 4, right).

Figure 4. Trend in Aid for Displaced Situations (left) and Total Aid Flows (right) (constant 2020 US\$ million)

Image



Source: Staff calculations using OECD CRS disbursement data.

The long-term impacts of the pandemic could mean higher levels of poverty and inequality for an entire generation—not only among FDPs, but also their hosts. Asset and savings losses will take time to rebuild. Extensive learning losses could be compounded as young people enter the labor market, and their future earnings are further diminished. Their learning capacity may be compromised if exposed to repeated episodes of

**hunger. Displaced children are especially disadvantaged due to their lack of financial stability and heightened vulnerability.**

**What can be done to address these challenges?**

**Inclusive policies that support displaced populations to become more self-reliant can play an important role by helping them build their productive capacity to generate income. Building such resilience will reduce the financial burden on host countries and is more sustainable than reliance on humanitarian assistance.**

**Refugees often do not have full legal rights to work in their host countries, and the absence of such rights correlates with lower employment levels. Granting FDPs formal access to the labor market can be a positive step toward greater self-reliance. Indeed, labor market participation tends to be higher in countries that grant work rights for refugees. Coupled with providing refugee children access to national education systems, these policy adjustments can transform FDPs from being a fiscal burden to an economic asset.**

**Sustainable financing solutions that allow for continued investments and longer-term planning will be critical to easing the burden on host countries. However, as we learned during the pandemic, a key challenge of current displacement financing is that it may not be available when it is needed the most. Many host countries rely heavily on official development assistance for government spending and for supporting displacement situations.**

**Financing arrangements need to be predictable and reliable for planning purposes beyond the short term. The World Bank's International Development Association (IDA) Window for Host Communities and Refugees can help with FDPs crossing national borders, but a similar financial vehicle does not exist for the far more numerous internally displaced populations.**

**Finally, a reflection on data: The complex nature of displacement underscores the need for more and better data to help design better**

policies. Although high-frequency phone surveys cannot fully replace traditional approaches, our experience shows that if implemented rigorously they can nonetheless be a useful and reliable source of information when face-to-face efforts are not practicable.

Generating reliable sampling frames for FDPs requires up-to-date and complete registration databases, access to which can be facilitated by formal data sharing agreements. Baseline metrics are critical for analysis over periods of crisis or recovery, underscoring the need for regular data collection and welfare monitoring. Harmonization would be greatly aided by using standardized survey instruments, particularly as they integrate the UN Statistical Commission's recommendations on refugee, IDP and statelessness statistics (EGRIS). Including FDPs in data collection efforts is critical for identifying the magnitude of welfare shocks and allowing for better targeted responses.

#### Authors

Yeon Soo Kim, Senior Economist, Poverty and Equity Global Practice

Jeffery Tanner, Senior Economist, Poverty and Equity Global Practice,

World Bank

<https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/protecting-displaced-populations-during-crisis-lessons-high-frequency-phone-surveys>

#### 11 – Fiscal implications of rising U.S. interest rates for developing economies

CARLOS ARTETA, STEVEN B. KAMIN, FRANZ ULRICH RUCH,  
|FEBRUARY 22, 2023

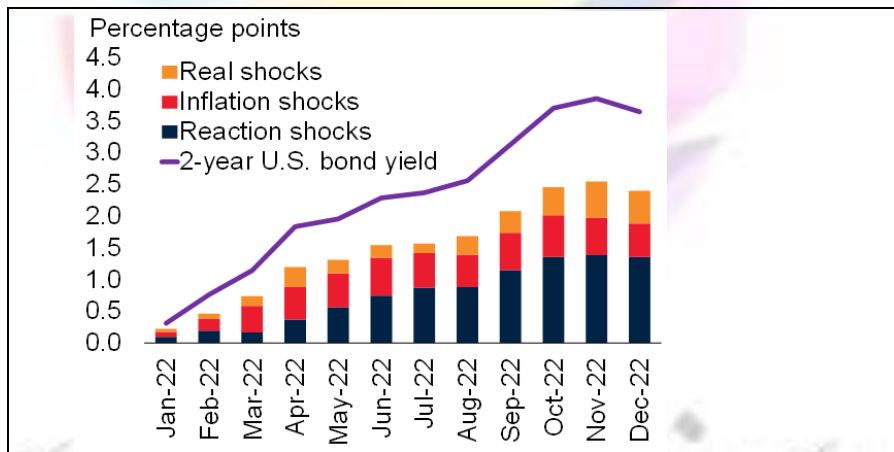
In a new paper, we analyze how U.S. monetary policy tightening can pose various challenges for emerging market and developing economies (EMDEs). In a previous blog based on the same paper, we focused on the impact of rising U.S. interest rates on EMDE financial and economic conditions. This blog complements the analysis, exploring how increases

in U.S. rates affect fiscal outcomes in EMDEs, and how those effects differ depending on the drivers of those increases.

We first identify three potential drivers of rising U.S. interest rates: (1) “real shocks,” which are prompted by improved prospects for U.S. economic activity; (2) “inflation shocks,” which reflect expectations of rising U.S. inflation; and (3) “reaction shocks,” which reflect investors’ assessments that the Federal Reserve’s reaction function has become more hawkish. We show that, over the past year, rising U.S. interest rates have been driven mainly by reaction shocks, as the Federal Reserve pivots toward more aggressive action to confront inflation (figure 1).

Figure 1: Underlying drivers of the increase in 2-year U.S. interest rate yields

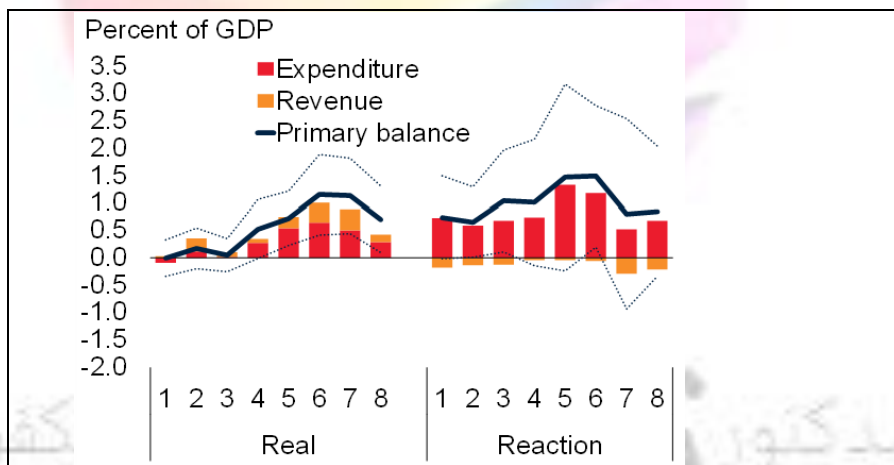
Image



Note: Shocks are estimated from a sign-restricted Bayesian vector autoregression (VAR) model with stochastic volatility. Figure shows cumulative change in underlying shocks and yields since January 2022. Inflation shocks are prompted by rising expectations of U.S. inflation. Reaction shocks are prompted by investors’ assessments that the Federal Reserve has shifted toward a more hawkish stance. Real shocks are prompted by anticipation of improving U.S. economic activity.

We then show that all these shocks affect fiscal conditions in EMDEs. However, their impacts differ, with reaction shocks leading to greater fiscal austerity. In particular, reaction shocks to U.S. interest rates are followed by an increase in the primary balance (smaller deficit or larger surplus; figure 2). This increase almost entirely reflects a sharp decline in government expenditure, most likely prompted by a tightening of the cost and availability of credit. In contrast, while real shocks are also associated with a significant increase in the primary balance, this reflects a rise in government revenues in addition to lower spending. Moreover, the decline in government spending due to real shocks appears to be markedly smaller than that due to reaction shocks, indicating that the latter leads to more pronounced austerity.

Figure 2: Impact of U.S. interest rate shocks on EMDE fiscal outcomes  
 Image

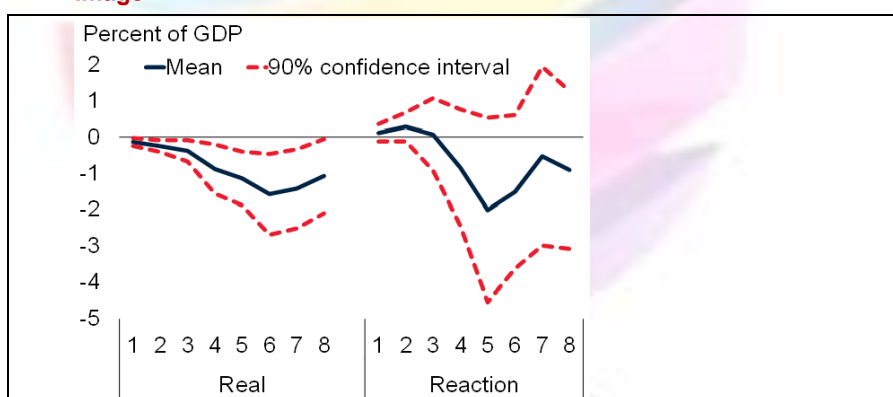


Note: Figure shows impulse responses after one to eight quarters from panel local projection models with fixed effects and robust standard errors, to real shocks and reaction shocks. “Expenditure” and “Revenue” reflect the mean response of each variable to the underlying shock, come from separate models, and may not add up to the change in the primary balance. Dotted lines indicate 90 percent confidence intervals.

Through their effects on fiscal policy, both real and reaction shocks lead to a decrease in gross government debt levels in EMDEs, although such a decrease is statistically significant only in the case of a real shock (figure 3). The composition of debt is also affected by these shocks. In the case of a reaction shock, the composition shifts in ways that suggest a tightening of credit markets: the share of government debt held by external creditors declines and the share of short-term debt rises. Conversely, in response to a real shock, the share of government debt held by external creditors rises and the share of short-term debt declines, consistent with a loosening of global credit markets.

Figure 3: Impact of U.S. interest rate shocks on EMDE government debt

Image



Note: Figure shows impulse responses after one to eight quarters from panel local projection models with fixed effects and robust standard errors, to reaction-function shocks (for example, a pivot toward a more hawkish monetary policy stance) and real shocks (for example, positive news about U.S. activity). Shocks are estimated from a sign-restricted Bayesian vector autoregression (VAR) model. Reported as cumulative multiplier ( $y_{t+h} - y_{t-1}$ ).

FINANCIAL SECTOR

Authors



**Carlos Arteta, Lead Economist, Prospects Group, World Bank**

**Steven B. Kamin, Senior fellow at the American Enterprise Institute**

**Franz Ulrich Ruch, Senior Economist in the World Bank's Prospects**

**Group**

<https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/fiscal-implications-rising-us-interest-rates-developing-economies>

## 12 – Fed Officials Say They're Not Ready to Declare Inflation Fight

Over



**Fed Officials Say They're Not Ready to Declare Inflation Fight Over** © Provided by Barron's

The latest round of economic data left investors optimistic that inflation was falling, the economy was moderating, and the Federal Reserve was done with rate hikes.

The Fed's response: not so fast.

Central bank policy makers have flooded the airwaves and speakers circuit in recent days to highlight how much uncertainty remains around the pathway forward. They cautioned there could be further tightening if the economic data merits it.

While the October data has shown the economy moving in the direction the Fed wants to see—particularly with headline price growth slowing to a 3.2% annual pace—the message has been that it is too early to declare mission accomplished.

“Just like I wouldn't overreact if things went in the direction that we weren't looking for, I don't overreact if we get some promising news,” Boston Fed President Susan Collins told CNBC in an interview Friday.

While goods inflation has shown progress, it is still unclear whether the moderation on housing prices will be sustained, and there is more to do on non-shelter services, Collins said.

“We need to be patient and resolute,” she continued. “I wouldn’t take additional firming off the table.”

Even officials considered to have a more dovish view of monetary policy are being careful about forecasting an end to rate hikes.

Fed Gov. Lisa Cook, for one, flagged in a speech on Thursday the momentum in economic growth and consumer spending despite recent rate hikes. She noted demand strength could slow the pace of disinflation.

“Fed speakers appear to be marching in unison, preserving optionality for another rate hike, and reiterating that it’s too soon to declare victory on inflation,” José Torres, senior economist at Interactive Brokers, wrote on Friday.

Despite the tough talk, however, the central bank is still poised to hold interest rates steady for the foreseeable future. Investors are pricing in a 0% chance of a hike at the December or January meetings, according to the CME FedWatch tool.

As inflation falls, the so-called real rate will grow more restrictive even if officials decline to hike again, thereby having an increasingly dampening effect on the economy. And even as they work to keep the door cracked for further action, officials are simultaneously flagging the rising headwinds they see both in the U.S. and globally.

Cook, for one, pointed to dwindling excess savings for lower-income households and rising auto loan and credit card delinquencies as potential early signs of strain from tighter financial conditions.

Smaller businesses that generally borrow on shorter terms than larger firms could also face added financial pressure as they look to roll over short-term loans, she warned. And homebuying is also slowing amid rising mortgage prices.

“As we try to identify the full, lagged effects of monetary policy tightening, I am considering whether small businesses, the housing sector, and low- and moderate-income households could be warning of broader stress ahead,” Cook said.

One of the Fed’s central challenges is forecasting the post-Covid economy, leading to heightened uncertainty about where economic data are headed. Typical economic patterns have vanished, leaving Fed policy makers and economists at large trying to reconcile current market conditions with historic trends.

The cloudy outlook is a major reason why Fed officials are hesitant to celebrate too early. Despite the significant slowdown in inflation, price growth has given the central bank “a few head fakes”—as Fed Chairman Jerome Powell put it last week— in recent years. That is partly why the Fed remains unsure whether the pattern will continue.

But it isn’t the only uncertainty the Fed is navigating. Officials are still trying to figure out how much of its monetary policy tightening has been transmitted into the economy, a question several of them raised this week.

And they are unclear on whether some of the economic dynamics currently on display are what San Francisco Fed President Mary Daly called “cyclical remnants of the post-pandemic recovery, or indicators of structural shifts and a new normal for the national and global economy.”

Those questions are forcing the Fed to remain alert to the need for further interest rate hikes. That is why officials have slowed their pace considerably and are working to ensure they don’t do too much tightening too fast.

“The perils of deciding too quickly when we are not sure are real,” Daly said. “Declaring certainty without knowing isn’t just a missed forecast. It’s a policy mistake. And it has the potential to leave a lasting imprint on the economy and negatively affect those we serve.”

In other words, the Fed isn’t done yet—but it might be. From here on out, flexibility is the name of the game.

**Write to Megan Cassella at [megan.cassella@dowjones.com](mailto:megan.cassella@dowjones.com) and Megan Leonhardt at [megan.leonhardt@barrons.com](mailto:megan.leonhardt@barrons.com)**

**Fed Officials Say They're Not Ready to Declare Inflation Fight Over (msn.com)**

**13 – Building support for energy subsidy reform: what will it take?**

**CHRISTOPHER HOY, YEON SOO KIM, MINH CONG NGUYEN, MARIANO ERNESTO SOSA, SAILESH TIWARI**

**|NOVEMBER 29, 2023**

**The World Bank is supporting the advancement of a greener, more competitive low carbon economy in line with the 'Europe 2020 Strategy', fostering efficient resource use and resilience to climate risk.**

**Many governments around the world subsidize the energy consumption of their citizens. Despite the negative economic and social consequences of providing these subsidies, embarking on meaningful reforms has been challenging for policymakers, especially in the face of rising costs of living. Yet rising debt distress in many parts of the world and the need to address climate change by curbing greenhouse gas emissions from fossil fuels have redoubled the urgency to address these subsidies.**

**A new study by the World Bank suggests that public support for energy subsidy reform could be significantly increased by packaging it with compensatory policies. The study draws on survey data from 37,000 respondents in 12 middle-income countries that collectively provided over \$200 billion in explicit fossil fuel subsidies in 2022.**

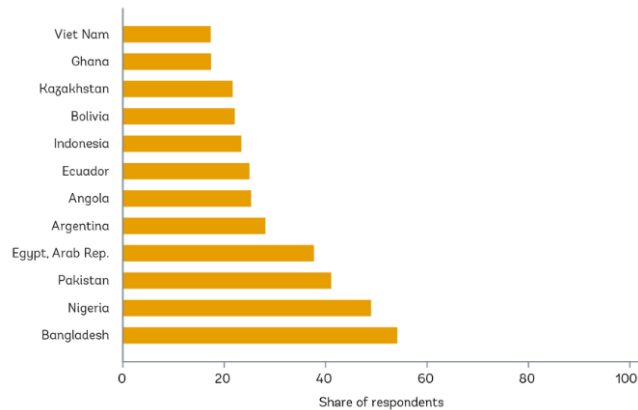
**The 12 countries included in the study are Angola, Argentina, Bangladesh, Bolivia, Ecuador, Egypt, Ghana, Indonesia, Kazakhstan, Nigeria, Pakistan, and Vietnam, and predominantly subsidize either fuel or electricity. It represents the largest cross-country study covering middle-income countries on this issue, presenting insights on how knowledge and**

beliefs influence views on energy subsidy reform and how attitudes can shift.

Five main messages emerge from the analysis.

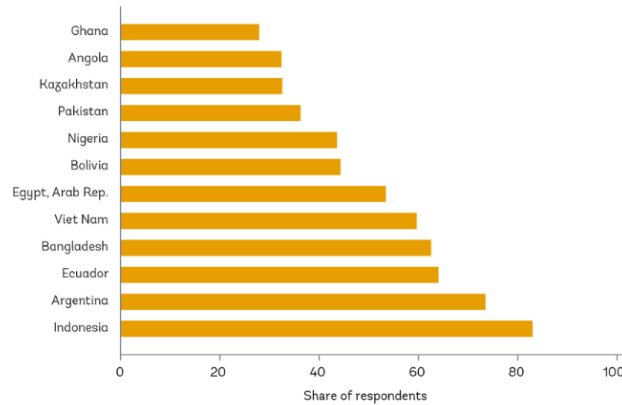
First, baseline support for subsidy reforms is low. Without anything offered in return, less than a third of respondents were willing to support a reduction in fuel or electricity subsidies that would lead to an increase in prices (figure 2). This is partly because subsidies are so entrenched in many countries, to the extent that relatively few people are aware that their energy consumption is subsidized. In our study, on average, just over half of respondents knew that fuel or electricity subsidies existed in their country (figure 3).

Figure 2. Level of support for energy subsidy reform without any compensatory measures (%)



Note: This figure shows the share of respondents who answered that they would either “strongly support” or “somewhat support” a reduction in energy subsidies that leads to a price increase. Source: Bank staff estimation based on online survey data from 12 countries.

**Figure 3. Level of awareness that energy subsidies exist in their country (%)**



**Note:** This figure shows the share of respondents who answered that they would either “strongly support” or “somewhat support” a reduction in energy subsidies which leads to a price increase.  
**Source:** Building Public Support for Energy Subsidy Reforms: What Will it Take?

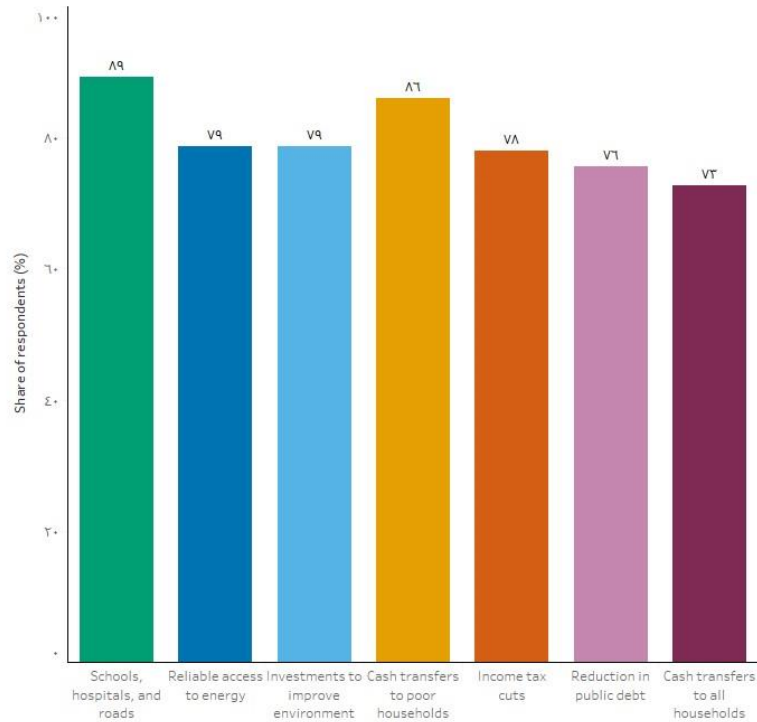
Second, support for reforms can increase when the reform proposition is packaged with compensatory policies. In our sample, support for reform doubled and even tripled in some instances when respondents were offered policy options that could be financed by subsidy savings. There was a clear preference among survey respondents for spending toward better schools, hospitals, and roads over cash transfers or tax cuts. However, even the least popular choice—universal cash transfers—was favored by over 60 percent of respondents (figure 4).

**Figure 4. Levels of support for alternative policy options (%)**



Select country  
Angola

Level of support for alternative policy options - Angola



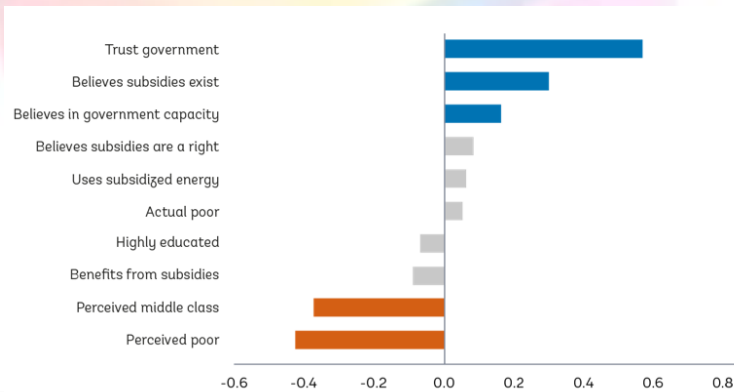
**Note:** This figure shows the share of respondents in each country that was supportive of a reduction in energy subsidies alongside the implementation of one of the following alternative policies: (i) cash transfers to all households; (ii) cash transfers to poor households; (iii) a reduction in income taxes; (iv) better schools, hospitals, and roads; (v) a reduction in the public debt; (vi) investments to improve the environment (like improving air quality); and (vii) more reliable access to electricity and fuel.

**Source:** Bank staff estimation based on online survey data from 12 countries

Third, deeply held beliefs about subsidies—such as believing that citizens are entitled to them or doubts about the government’s ability to implement reforms—pose obstacles, but they can be overcome. When compensatory policies were offered, respondents who believed they had a right to subsidies were just as likely to support reforms as those who did not share the same belief (figure 5).

The government’s capacity to deliver on the conditional offers would be critical to realizing the reform package. Efforts to put in place commitment devices to signal credibility of the counteroffer could further bolster reform efforts. Meanwhile, respondents who trusted the government were consistently more likely to support subsidy reforms, regardless of whether compensatory policies were offered.

Figure 5. Characteristics and beliefs associated with support for an energy subsidy reform accompanied by compensatory policies

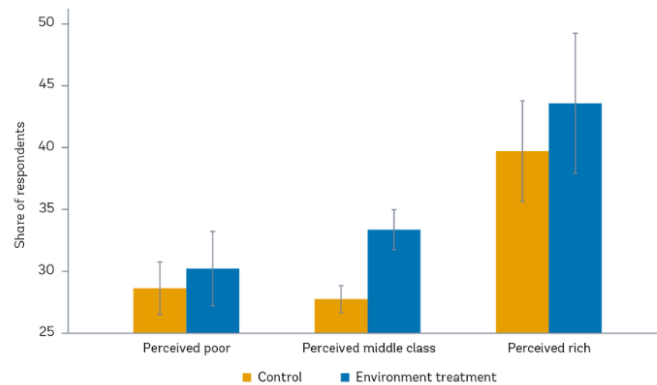


Note: This bar graph shows the coefficients from an ordinary least squares regression with country fixed effects, estimating the relationship between respondent characteristics and beliefs and support for an energy subsidy reform which is accompanied by compensatory policies. The blue and orange colors of the bar graphs indicate that the estimated relationship is statistically significant at the 5% level and positive or negative, respectively. “Actual poor” is based on reported actual income and refers to respondents with household income in the bottom 40 percent of the

income distribution. “Perceived poor” and “perceived middle class” are based on respondents’ perceived position in the income distribution. The grey color indicates that the estimate is not statistically significant. Source: Bank staff estimation based on online survey data from 12 countries.

Fourth, providing information about the negative consequences of energy subsidies—particularly environmental damage from the overconsumption of fossil fuels—helped increase support for reform. The shift in views was largest among respondents who perceived themselves as middle class, an important part of the electorate in countries where fuel is the main form of subsidized energy (figure 6).

Figure 6. The effect of providing information about the harmful environmental impact of energy subsidies on unconditional support, by perceived income group (%)



Note: “Perceived poor,” “perceived middle class,” and “perceived rich” refer to respondents who perceived themselves to be in the bottom 40 percent, middle 20 percent, and the top 40 percent of the income distribution, respectively. Estimates are based on a subsample of countries that predominantly subsidize fuel.

Source: Bank staff estimation based on online survey data from 12 countries.

Finally, as the reform process unfolds, open and iterative communication with the public can foster a better understanding of their diverse and evolving policy preferences. The written answers to an open-ended question in the survey, where respondents could freely express their opinion, showed that better education and health were the most salient demands. Still, they also unveiled a much more detailed list of priorities (figure 7).

Figure 7. Frequency of policy themes that were preferred as policy alternatives to energy subsidies



Note: The bigger and bolder the word appears in the word cloud, the more often it was mentioned in the written answers to the open-ended question.

Source: Bank staff estimation based on online survey data from 12 countries.

The study underscores that it is possible to make progress on a challenging reform agenda. Effective communication can help policy makers aggregate the public's views and policy priorities and dynamically track progress and gaps in the implementation of compensatory measures

**as the reform unfolds. However, they should undertake such reforms with a long-term view, given the complex institutional and political realities.**

**Authors**

**Christopher Hoy, Young Professional, Poverty and Equity Global Practice, World Bank**

**Yeon Soo Kim, Senior Economist, Poverty and Equity Global Practice**

**Minh Cong Nguyen, Senior Data Scientist, Poverty and Equity Global Practice, World Bank**

**Mariano Ernesto Sosa, Fiscal Policy Consultant, World Bank**

**Sailesh Tiwari, Lead Economist**

**<https://blogs.worldbank.org/energy/building-support-energy-subsidy-reform-what-will-it-take>**

**14 – Biden forgives ANOTHER \$4.8 BILLION in student debt:**

**President's huge plan to go around the Supreme Court continues with latest wiping of loans for 80,000 borrowers**

**Story by Nick Allen for Dailymail.com 07-12-2023**

**Biden has now canceled a total of \$132 billion in student debt**

**Republican's slam moves and say taxpayers will have to foot the bill**

**Joe Biden cancelled \$4.8 billion in student debt on Wednesday, bringing the total he has forgiven to \$132 billion for more than 3.6 million borrowers.**

**It comes despite the Supreme Court having struck down his plan to cancel \$400 billion in debt in June.**

**Republicans slammed the move and said taxpayers would be forced to pay the bill.**

**The latest move will benefit 80,000 people including public sector workers and those who have been paying back loans for at least 20 years.**

**Biden said: 'In the wake of the Supreme Court's decision on our student debt relief plan we are continuing to pursue an alternative path to**

**deliver student debt relief to as many borrowers as possible as quickly as possible.**



**Biden said the move would allow former students to 'reach their dreams'© Provided by Daily Mail**



**Students protest the Supreme Court's ruling against President Joe Biden's student-debt relief program in June© Provided by Daily Mail**

**'From day one of my administration I vowed to improve the student loan system so that a higher education provides Americans with opportunity and prosperity – not unmanageable burdens of student loan debt.'**

**He added: 'I won't back down from using every tool at our disposal to get student loan borrowers the relief they need to reach their dreams.'**

**Republican Speaker Mike Johnson said: 'The Biden Administration's latest student debt transfer does not "cancel" or "forgive" a penny of student loan debt.**

**'Instead, President Biden is once again asking hard-working taxpayers to foot the bill for the loans of well-off graduates. This is not only unfair, it is wrong.'**

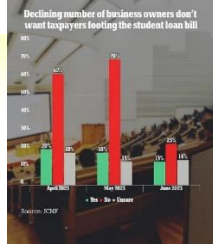
**Most of those benefiting from the latest cancellation were told in November that their remaining debt would be wiped out.**

**Biden has canceled more student debt than any previous president.**

**Education Secretary Miguel Cardona said: 'The latest discharges are a result of this administration's relentless efforts to fix our country's broken**



**student loan system and get hard-earned debt relief into the hands of eligible borrowers.'**



**A national survey of 400 small business employers conducted between June 5–30, 2023© Provided by Daily Mail**



**Protesters holding signs advocating for the cancellation of student debt stand in front of the United States Supreme Court in Washington DC on Friday, June 30, 2023© Provided by Daily Mail**

**Last month Biden told 813,000 Americans that he had wiped out their student loan debt.**

**The former students received an email from Biden notifying them.**

**Biden's push to cancel student loan debt comes with less than a year until the election and as he tries to get young voters on board.**

**At the beginning of October, he canceled \$9 billion in student debt for 125,000 borrowers.**

**Biden's student loan forgiveness program that was stopped by the Supreme Court promised up to \$20,000 in debt relief for low and middle-income borrowers.**

**The administration has since found other ways to announce debt relief.**  
**Biden forgives ANOTHER \$4.8 BILLION in student debt: President's huge plan to go around the Supreme Court continues with latest wiping of loans for 80,000 borrowers (msn.com)**

### **15 – Supreme Court STRIKES DOWN Biden's \$400 billion student loan forgiveness:**

**Justices rule president does not have authority to cancel debt of millions in another landmark ruling**

**Six justices ruled Biden should have got approval from Congress for huge plan**

**Plan would have eradicated \$10K in debt for borrowers earning less than \$125K**

**Landmark ruling comes 24 hours after college affirmative action decision**

**By JAMES FRANEY, SENIOR U.S. POLITICAL REPORTER FOR DAILYMAIL.COM and KELLY LACO, EXECUTIVE EDITOR OF POLITICS FOR DAILYMAIL.COM**

**PUBLISHED: 15:37 GMT, 30 June 2023 | UPDATED: 18:38 GMT, 30 June 2023**

**The Supreme Court has struck down President Joe Biden's \$400 billion student loans forgiveness plan in another bombshell decision.**

**The justices ruled 6–3 Biden's controversial plan to wipe out debts for 26 million Americans at taxpayers' expense was unconstitutional and an overreach of his executive power.**

**The landmark ruling on the final day of the Supreme Court's term comes 24 hours after the justices decided colleges could no longer use race as a consideration in admissions in a case that sparked backlash from Biden.**

**The plan would have eradicated \$10,000 in debt for borrowers earning less than \$125,000 and up to \$20,000 for those with Pell Grants.**

**But it was challenged by six Republican states and two borrowers who argued Biden should have sought approval from Congress for a plan using substantial taxpayer funds.**

**Chief Justice John Roberts agreed and said in the majority opinion that a move 'requires that Congress speak clearly before a Department (of**

**Education) Secretary can unilaterally alter large sections of the American economy.'**

**President Biden called the decision 'disappointing' and 'wrong' and vowed to fight back in a statement released hours after the ruling came down.**

**The Supreme Court has struck down President Joe Biden's \$400 billion student loans forgiveness plan in another bombshell decision. The justices ruled 6-3 against Biden's controversial plan to wipe out debts for around 20 million Americans**



**Joe Biden's student loan forgiveness scheme had been held up in a legal battle since November**

**'This fight is not over. I will have more to announce when I address the nation this afternoon.**

**'My Administration's student debt relief plan would have been the lifeline tens of millions of hardworking Americans needed as they try to recover from a once-in-a-century pandemic.**

**'Nearly 90 percent of the relief from our plan would have gone to borrowers making less than \$75,000 a year, and none of it would have gone to people making more than \$125,000. It would have been life-changing for millions of Americans and their families.**

**'And it would have been good for economic growth, both in the short- and long-term. The hypocrisy of Republican elected officials is stunning. They had no problem with billions in pandemic-related loans to businesses – including hundreds of thousands and in some cases millions of dollars for their own businesses.**

**'And those loans were forgiven. But when it came to providing relief to millions of hard-working Americans, they did everything in their power to stop it.**

'While today's decision is disappointing, we should not lose sight of the progress we've made – making historic increases to Pell Grants; forgiving loans for teachers, firefighters, and others in public service; and creating a new debt repayment plan, so no one with an undergraduate loan has to pay more than 5 percent of their discretionary income.

'I believe that the Court's decision to strike down our student debt relief plan is wrong. But I will stop at nothing to find other ways to deliver relief to hard-working middle-class families. My Administration will continue to work to bring the promise of higher education to every American.'

Rooberts, in his opinion, went on to say that the HEROES Act, which the Biden administration cited as justification for the plan, actually provides 'no authorization for the Secretary's plan' and therefore there was no clear congressional authorization.

Millions of Americans haven't had to repay their loans for three-and-a-half years because of a COVID pandemic freeze. Borrowers will have to restart their payments in October, and interest will start recurring in September.

Biden's loan forgiveness has been a cornerstone of his presidency, and the ruling will be a massive blow to the administration that has fought against the piling debt. The president is expected to address the nation regarding the ruling later Friday.

For months, Biden's student loan blueprint has been at the center of a legal tussle with six Republican-controlled states and two borrowers. Iowa, Arkansas, Kansas, Missouri, Nebraska and South Carolina said he had no legal authority to go ahead with the plan without the sign-off from Congress first.

Biden used the 2003 post-9/11 HEROES Act as justification for the program. It stipulates the Department of Education can waive student debt during a national emergency.

But in the majority opinion written by the chief justice, said the HEROES Act was not a legitimate basis for the plan.

'Congress did not unanimously pass the HEROES Act with such power in mind,' writes Roberts, saying such decision of 'such magnitude and consequence' on a matter of 'earnest and profound debate across the country' must go through Congress itself.

Former President Trump's Education Secretary Betsy DeVos told DailyMail.com in a statement following the decision that 'everyone knew the debt scheme was illegal,' including Biden himself.

'Today, the Supreme Court simply agreed. The President cannot spend taxpayer money without Congressional approval.'

The former secretary said the 'ploy' by the Biden administration was also 'deeply unfair to the majority of Americans who don't have student loans, and equally concerning, would have only exacerbated the problem of ever-rising college tuition.'

House Speaker Kevin McCarthy, R-Calif., added in a tweet that Biden 'must follow the law.'

'President Biden's student loan giveaway is ruled UNLAWFUL. The 87% of Americans without student loans are no longer forced to pay for the 13% who do.

He also added 'I agree with her for once!' referring to a statement by former House Speaker Nancy Pelosi, D-Calif., from July 2021 that the majority opinion cited.

'People think that the President of the United States has the power for debt forgiveness,' said then-Speaker Pelosi. 'He does not. He can postpone. He can delay. But he does not have that power. That has to be an act of Congress.'

The majority went on to rebut the liberal justices' dissent, in which the Democrat-appointed justices argued student loans are in the education secretary's 'wheelhouse.'

The majority opinion fires back, saying that in 'light of the sweeping and unprecedented impact of the Secretary's loan forgiveness program, it would seem more accurate to describe the program as being in the 'wheelhouse' of the House and Senate Committees on Appropriations.'

Roberts addressed a recent trend of criticism of the Supreme Court's decisions in a fiery standout line from the opinion.

'It has become a disturbing feature of some recent opinions to criticize the decisions with which they disagree as going beyond the proper role of the judiciary,' states Roberts on behalf of the majority.

He went on to defend their conclusion, saying 'precedent— old and new—requires that Congress speak clearly before a Department Secretary can unilaterally alter large sections of the American economy. We have employed the traditional tools of judicial decisionmaking in doing so.'

'Reasonable minds may disagree with our analysis—in fact, at least three do,' the opinion states, referring to the three dissenting justices – Kagan, Sotomayor, and Jackson.

"We do not mistake this plainly heartfelt disagreement for disparagement. It is important that the public not be misled either. Any such misperception would be harmful to this institution and our country.'

The program has been on hold since November after a federal appeals court in St. Louis, Missouri, issued an injunction pausing applications and payouts.

That forced the government to seek the intervention of the Supreme Court justices.

The six conservative justices expressed their skepticism of the plan during oral arguments in February, and gave an early indication of their decision.

Announced last August, the administration vowed to cancel some \$10,000 in federal student debt for students earning less than \$125,000.

Officials also promised to axe an additional \$10,000 for students who received what are known as Pell Grants.



**These financial aid payments are awarded to students with exceptional financial needs.**

**But most Republicans say those who took out loans need to repay them without a bailout. They have also argued that taxes paid by Americans who didn't attend college shouldn't be used to fund those who did.**

**The Senate recently passed a motion to repeal Biden's loan forgiveness plan, but the president vetoed it earlier in June.**

**Over 26 million people have already applied for the program, with as many as 16 million having already been provisionally approved for debt relief, according to the Department of Education.**

**Student debt is the second-largest kind of consumer debt in the U.S. behind mortgages and other home loans.**

**Nationwide, 45 million Americans owe \$1.6 trillion in borrowed cash that they used to pay for their college education.**

**US Supreme Court Politics Joe Biden**

**Share or comment on this article: Supreme Court str**

**Supreme Court strikes down Biden's student loan forgiveness | Daily Mail Online**

**16 – Banki – rekordowe wyniki mimo obniżek stóp**

**Marża odsetkowa w sektorze skoczyła w listopadzie do najwyższych poziomów od lat, choć spodziewano się spadku. Jeszcze przez jakiś czas pomoże to bankom w őrubowaniu zysków.**

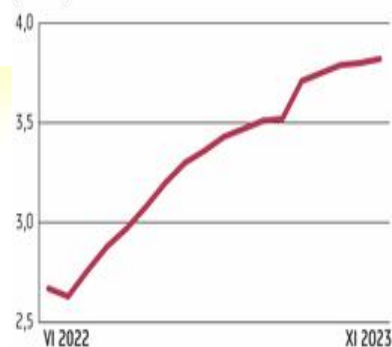


**Foto: AdobeStock**

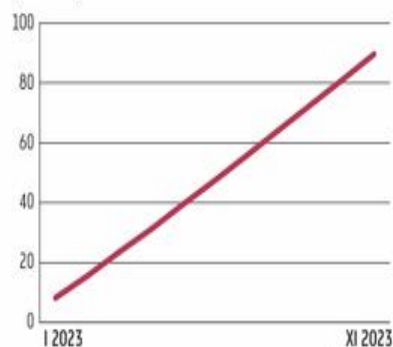
**Anna Cieślak-Wróbiewska 24.01.2024**

**Po tym, jak Rada Polityki Pieniężnej ściąła stopy procentowe we wrześniu aż o 0,75 pkt proc., a w październiku dołożyła jeszcze obniżkę o 0,25 pkt proc., perspektywy banków na poprawę i tak bardzo wysokiego wyniku odsetkowego gwałtownie spadły. Ale rzeczywistość okazuje się bardziej optymistyczna.**

**MARŻA ODSETKOWA NIM**  
(PROC.)



**WYNIK ODSETKOWY, NARASTAJĄCO W 2023 R.**  
(MLD ZŁ)



Źródło: KNF

#### Przesuwający się szczyt

Jak pokazują najnowsze dane KNF, w listopadzie wynik odsetkowy sektora bankowego wyniósł łącznie 8,58 mld zł, czyli okazał się mniej więcej równy średniej w tym roku. W porównaniu z listopadem 2022 r. (gdy stopa referencyjna NBP wyniosła 6,75 proc.) oznacza to wzrost o 19 proc., a w porównaniu z październikiem 2023 r. – o 2 proc.

Co więcej, wzrosła też marża odsetkowa (NIM – ang. net interest margin), sięgając 3,82 proc., co jest poziomem najwyższym od lat. Rok wcześniej, w listopadzie 2022 r. marża wynosiła 3,08 proc., a w październiku 2023 r. – 3,8 proc.

– Rzeczywiście od pewnego czasu rynek oczekuje pogorszenia się marży odsetkowej. Wcześniej obstawiano, że jej szczyt przypadnie na II kwartał ub.r., potem, że na III kwartał, a teraz wygląda na to, że IV kwartał też będzie bardzo dobry – mówi Michał Sobolewski, analityk DM BOŚ.

Jeśli nie pojawią się żadne „czarne łabędzie”, sektor kredytodawców może wypracować nawet lepsze wyniki niż w 2023 r. Wiele zależy od stóp procentowych NBP, ale też decyzji i podejścia rządu do banków.

#### Cięcia w depozytach

Analitycy wymieniają kilka przyczyn tej sytuacji. Po pierwsze, po obniżce stóp procentowych banki dosyć ostro zareagowały po stronie kosztów finansowania, czyli obniżając oprocentowanie depozytów. W

efekcie koszty odsetkowe w listopadzie wyniosły ok. 5,5 mld zł, co oznacza spadek miesiąc do miesiąca aż o 11 proc. Za to przychody odsetkowe wyniosły w tym okresie 14,1 mld zł, co oznacza spadek w porównaniu z październikiem jedynie o 3 proc.

– Po drugie, banki ponoszą coraz niższe koszty zabezpieczeń hedgingowych, np. przed ryzykiem zmiany stopy procentowej, a koszty te miały negatywny wpływ na wynik odsetkowy w poprzednich kwartałach. Do tego większe niż wcześniej odsetki przynoszą papiery wartościowe i obligacje – zaznacza Łukasz Jańczak, analityk Erste Securities.

#### Dobra passa potrwa

– Zmienia się też struktura aktywów banków, mamy historycznie największy udział instrumentów o stałej stopie procentowej, głównie mamy na myśli kredyty hipoteczne. A na oprocentowanie takich hipotek spadek stóp NBP w zasadzie nie ma wpływu. W ogóle przybywa też kredytów mieszkaniowych dzięki programowi „Bezpieczny kredyt 2 proc.” – dodaje Michał Sobolewski.

Pytanie, jak długo banki będą w stanie śrubować wyniki odsetkowe, a w ślad za tym rentowność i zyski? – Wcześniej czy później wyniki sektora będą musiały odzwierciedlać obniżki stóp procentowych, tym bardziej że zanikać będą m.in. pozytywne efekty zmian w poziomie zabezpieczeń. Nie da się od tego uciec, ale wygląda na to, że marże będą spadać wolniej, niż wynikałoby to z dotychczasowych historycznych doświadczeń, co da bankom możliwość wypracowywania bardzo wysokich zysków jeszcze przez jakiś czas – analizuje Sobolewski.

#### Obeszło się bez upadłości

– Kluczowa jest tu decyzja RPP. Marża odsetkowa spadnie po cięciach stóp procentowych, choć może też nie będzie to spadek tak dynamiczny, jak wcześniejszy wzrost po podwyżkach stóp – komentuje Łukasz Jańczak.

– Obecnie oczekiwaliśmy stabilizacji marży odsetkowej przez pewien czas czy jej delikatnego spadku, do czasu obniżek stóp przez RPP – ocenia Kamil Stolarski, analityk Santander BM. To zaś, kiedy nastąpi poluzowanie

w polityce monetarnej, na razie jest niewiadomą. Część ekonomistów ocenia, że kolejne cięcia stóp procentowych nastąpią dopiero za rok, część wycenia zaś taką możliwość już za kilka miesięcy.

– Do całego zestawu okoliczności, dlaczego banki w środowisku podwyższonych stóp procentowych mogą osiągać aż tak wysoką rentowność, dodałbym jeszcze jedną istotną rzecz – mówi Stolarski. – Zwykle inflacja i wysokie koszty pożyczania prowadzą do zwiększonej skali problemów w gospodarce, w tym problemów z obsługą zobowiązań czy nawet utraty płynności i bankructw przedsiębiorstw, co ma duży negatywny wpływ na wyniki sektora finansowego. Tym razem to ryzyko się nie zmaterializowało. Zresztą nie tylko w Polsce – podkreśla Kamil Stolarski.

Duże różnice

Które banki w największym stopniu wykorzystują obecne sprzyjające warunki? Danych za listopad dla poszczególnych podmiotów nie ma. Ale biorąc pod uwagę sprawozdania za III kwartał 2023 r., jako lidera w tym obszarze można wskazać m.in. Alior Bank. Marża odsetkowa była najwyższa na tle konkurencji i wynosiła 6,16 proc. (a w II kwartale – 6,05). Bardzo wysoką rentowność pokazuje też Santander Bank Polska, gdzie NIM w III kw. (podobnie jak w II kw.) wynosił 5,37 proc. Słabiej wypadają ING Bank Śląski czy BNP Paribas, gdzie kwartalna marża odsetkowa plasowała się w omawianym okresie poniżej 4 proc.

© Licencja na publikację و © ® Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Parkiet

<https://www.parkiet.com/banki/art39734421-banki-rekordowe-wyniki-mimo-obnizek-stop?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04>

17 - خلال منتدى الدول المصدرة للغاز بالجزائر.. قطر تدعو لانتقال عادل لطاقة منخفضة

الكربون



جانب من الاجتماع الوزاري غير العادي لمنتدى الدول المصدرة للغاز في الجزائر

(رويترز) 1/3/2024

قال وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة سعد بن شريده الكعبي إن "دولة قطر ترى حاجة ماسة إلى رؤية مشتركة لانتقال عادل ومتوازن ومستدام إلى طاقة منخفضة الكربون، ولا سيما في مواجهة الأهداف غير الواقعية أو الخطابات العاطفية التي تدعو إلى إلغاء النفط والغاز". وأوضح الوزير القطري -الذي رأس وفد بلاده للاجتماع الوزاري غير العادي لمنتدى الدول المصدرة للغاز الذي انعقد في الجزائر- أن "التحول إلى طاقة منخفضة الكربون مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون جميع الجهات والأطراف المعنية، ومنهم المستخدمون النهائيون الذين تؤثر أنماطهم الاستهلاكية على معدلات الطلب، وتؤثر على خيارات توليد الطاقة. ولطالما أكدنا في دولة قطر على موقفنا الثابت والداعم للغاز الطبيعي باعتباره عنصرا محوريا في أي مزيج من الطاقة على الطريق نحو تحول واقعي إلى طاقة منخفضة الكربون. وكذلك، فإننا نرى أن الغاز الطبيعي هو الوسيلة الرئيسية للوصول العادل والمنصف إلى طاقة أنظف".

وفي ختام كلمته، دعا الكعبي إلى مواجهة التحديات التي تواجه صناعة الطاقة وأمنها، قائلا إنه "من المهم أن نعمل معا لضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار الأسواق من خلال استمرارية توفير مصادر الطاقة".



لكعبي في كلمته دعا إلى مواجهة التحديات التي تواجه صناعة الطاقة وأمنها

(وزارة الطاقة القطرية)

أكبر الدول المصدرة للغاز وانعقد الاجتماع الوزاري غير العادي تمهيدا للقمّة السابعة لرؤساء دول وحكومات المنتدى التي ستعقد في الجزائر غدا السبت.

يعد منتدى الدول المصدرة للغاز تجمعا لأكبر الدول المصدرة للغاز في العالم، إذ يسعى إلى بناء آلية حوار فعال بين منتجي الغاز ومستهلكيه لضمان الاستقرار والأمن في العرض والطلب في أسواق الغاز الطبيعي العالمية.

وأفادت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية بأن الاجتماع الوزاري اليوم "يجري بمشاركة وزراء الطاقة للدول الأعضاء والمراقبين في المنتدى، وسيرفع اقتراحات مشاريع القرارات ل يتم تبنيها في الإعلان النهائي للقمّة من قبل الرؤساء". والاجتماع الوزاري الاستثنائي هو جزء من فعاليات منتدى الدول المصدرة للغاز، الذي تستضيفه الجزائر للمرة الثانية، وانطلق أمس، وينتهي غدا بانعقاد القمّة السابعة للمنتدى.

ويضم المنتدى 12 دولة هي الجزائر ومصر وبوليفيا وغينيا الاستوائية وإيران وليبيا ونيجيريا وقطر وروسيا وترينيداد وتوباغو والإمارات وفنزويلا، بالإضافة إلى دول بصفة مراقب وهي أنغولا وأذربيجان والعراق وماليزيا وموريتانيا وموزامبيق وبيرو.

وذكرت الوكالة الجزائرية أن المنتدى يتوقع نمو الطلب العالمي على هذا النوع من الوقود بنسبة 34% بحلول عام 2050.

والمنتدى هو منظمة حكومية تمثل أهم الدول المصدرة للغاز، وتشكل معا 70% من احتياجات الغاز العالمية المؤكدة، وأكثر من 40% من الإنتاج المسوق و47% من الصادرات عبر الأنابيب، وما يفوق نصف صادرات الغاز الطبيعي المسال على المستوى العالمي.

وفي كلمته خلال افتتاح أعمال اجتماع اليوم، قال وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب "تؤكد التزامنا ووعينا الجماعي على ضرورة تكثيف التعاون والتشاور لصياغة اقتراحات وتوصيات فعالة لرفعها لاجتماع القمة".

وكانت الجزائر استضافت في عام 2008 فعاليات منتدى الدول المصدرة للغاز.

المصدر: الجزيرة + وكالات

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/3/1/%D9%82%D8%B7%D8>

%B1-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-

%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-

%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84-

%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-

%D9%85%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%A9

18 - من هو الملياردير البريطاني الشهير جاكوب روتشيلد الذي توفي عن 87 عاماً؟

تقدر ثروته عند وفاته بمليار دولار.. لكن السرية والغموض أبرز ما يميز العائلة

دبي - العربية.نت

نشر في 28 فبراير، 2024

توفي رجل الأعمال البريطاني اليهودي اللورد "جاكوب روتشيلد"، البارون الرابع للعائلة التي تعد

من أغنى عائلات العالم، صاحبة العلاقة الوثيقة بإسرائيل، عن عمر يناهز 87 عاماً.

وقالت أسرة روتشيلد في بيان: "كان لوالدنا جاكوب حضور بارز في حياة الكثير من الناس وكان

مصرفياً بارعاً وبطلاً محباً للفنون والثقافة وخادماً لبلده بإخلاص، وداعماً متحمساً للقضايا الخيرية..

سيتم دفنه وفقاً للعادات اليهودية في مراسم عائلية صغيرة وسيكون هناك نصب تذكاري في وقت لاحق

لتخليد ذكراه."



اسم العائلة كان موضع الكثير من الجدل والشائعات، خاصةً وأنها كانت في قلب الأحداث السياسية الرئيسية على مدار العديد من القرون الماضية ومولت العائلة العديد من العمليات العسكرية والحروب وحتى التبرعات لنقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وأعلنت مؤسسة روتشيلد، وهي مؤسسة خيرية بريطانية كان يرأسها وفاة جاكوب يوم الاثنين بعمر 87 عاماً. ولم تحدد متى وأين توفي أو سبب الوفاة. انفصل جاكوب عن السلالة المصرفية الأسطورية لعائلته في وقت التغيير الجذري في عالم التمويل العالي.

ينحدر روتشيلد - وبشكل أكثر رسمية البارون روتشيلد الرابع - من ماير أمشيل روتشيلد، تاجر العملات المعدنية في الحي اليهودي في فرانكفورت، الذي أرسل 4 من أبنائه الخمسة إلى فيينا ولندن ونابولي وباريس سعياً وراء الثروة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وفي معظم فترات القرن التاسع عشر، كانت عائلة روتشيلد أكبر بنك في العالم "بفارق كبير"، كما كتب جوناثان شتاينبرغ، الباحث الأميركي، في مجلة لندن ريفيو أوف بوكس في عام 1999. وأضاف شتاينبرغ، وهو الابن الذي أسس فرع البنك في لندن، "يمكن مقارنته ببيل غيتس اليوم".

ثروة عائلة روتشيلد وأصولها معظم الروايات عن ثروة عائلة روتشيلد تعود أصولها إلى قرار تمويل الجيش البريطاني في الحروب النابليونية. لكن السلالة الأوسع ازدهرت من خلال ترسيخ روابطها العائلية وتنمية "كل من كان على قمة المجتمع الأوروبي خلال هذه الفترة"، بحسب ما نقلته صحيفة "نيويورك تايمز"، واطلعت عليه "العربية Business".

في ظل هذه الخلفية التاريخية، انضم جاكوب روتشيلد إلى ذراع إمبراطورية العائلة في لندن في بنك **N.M. Rothschild & Sons** في عام 1963.

في ذلك الوقت، كان عالم التمويل العالي الحذر والمزدهم في لندن لا يزال على بعد عقدين من التحول نحو الرأسمالية الحرة التي بلغت ذروتها فيما يسمى بالانفجار الكبير عام 1986، والذي أدى إلى تحرير بورصة لندن للأوراق المالية.

فرع لندن للإمبراطورية المالية وبتد البنوك التجارية البريطانية في الحي المالي في لندن، ضئيلة أمام القوة المالية المزدهرة في وول ستريت، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط من أجل اتباع أساليب جديدة.

كان روتشيلد يفضل منذ فترة طويلة دمج فرع لندن للإمبراطورية المالية لعائلته مع بنك تجاري آخر، إس جي واربورغ، لكن الخطة عارضها ابن عمه إيفلين دي روتشيلد والدة، فيكتور، العالم والعضو السابق في جهاز الاستخبارات البريطاني. "M15"

لذلك قرر الانفصال. قال السيد روتشيلد في عام 1965: "علينا أن نحاول أن نجعل من أنفسنا بنكاً للأدمغة بقدر ما هو بنك للأموال".

وبطريقة ما، كان يتحدى ثقافة السيطرة على الأسرة والسرية التي ميزت تعاملاتها منذ البداية. وراثته الأسهم: بدأ انخراط العائلة طويل الأمد مع رجل واحد، هو إدموند دي روتشيلد، حافظ نجل إدموند جيمس دي روتشيلد، إلى جانب زوجته دوروثي، على علاقات وثيقة مع حاييم وايزمان. منذ فترة طويلة تعود إلى عام 1810، كانت سياسة الأسرة تستبعد أحفاد الإناث وجميع الأصدقاء من أي جزء من العمل"، كما كتب الباحث شتاينبرغ. "تخلى كل من الشركاء الأوليين عن حقوق زوجته في الاطلاع على الحسابات وأقسموا على السماح فقط للأحفاد الذكور المباشرين بوراثة الأسهم." كان الزواج خارج الديانة اليهودية لعائلة روتشيلد أمراً مستهجناً؛ الزواج داخل الأسرة لم يكن معروفاً. وكتب شتاينبرغ: "من بين 21 زوجة بين أحفاد ماير أمشيل بين عامي 1824 و1877، كان ما لا يقل عن 15 زوجاً بين أحفاده المباشرين."

#### تخفيف قواعد العائلة

في حين أن قواعد العائلة قد خففت بحلول أوائل الستينيات، فإن مقترحات روتشيلد للاندمام مع إس جي واربورغ اصطدمت وجهاً لوجه مع التقاليد. بالنسبة لفيكتور وإيفلين دي روتشيلد، "كان الحفاظ على السيطرة على الأسرة له الأهمية على التوسع"، كما كتب المؤرخ البريطاني نبال فيرغسون في كتابه "بيت روتشيلد" (1998)، وهو دراسة ضخمة عن الأسرة. وكتب فيرغسون أن الاشتباك يمثل «شفاقاً خطيراً داخل الفرع الإنجليزي للعائلة.»

تم حل النزاع فقط في عام 1980، عندما اتفق الشركاء المتناحرون على أن بنك العائلة، N.M. Rothschild & Sons، سيعمل بشكل منفصل عن الكيان الانفصالي لـ "جاكوب J. Rothschild & Company"، الذي ستكون أصوله الرئيسية معروفة بالأحرف الأولى من اسمها RIT، لصندوق روتشيلد للاستثمار.

تقاعد جاكوب روتشيلد من منصبه كرئيس لشركة RIT Capital Partners في عام 2019. وفي ذلك العام، قدرت ثروته الشخصية من خلال مؤشر بلومبرغ للمليارديرات بأكثر من مليار دولار. ولد ناتانيل تشارلز جاكوب روتشيلد في بيركشاير، إنجلترا، في 29 أبريل 1936، لفيكتور روتشيلد، بارون روتشيلد الثالث، وزوجته الأولى باربرا جوديث (هتشينسون) روتشيلد.

بنك أسرة روتشيلد: درس التاريخ في جامعة أكسفورد قبل انضمامه إلى بنك الأسرة. بعد استقالته من رئاسة RIT، انخرط في سلسلة من المشاريع، بما في ذلك محاولة فاشلة في عام 1989 مع مستثمرين آخرين للاستحواذ على شركة British American Tobacco مقابل 21 مليار دولار. وحافظ على شبكة واسعة من الاتصالات الدولية، حيث عمل كمنصب رئيس تلفزيون بي سكي بي التابع لروبرت مردوخ، وكمستشار للأمير تشارلز آنذاك. وكان عضواً في المجلس الاستشاري الدولي لمجموعة بلاكستون، وهي مجموعة رائدة في مجال الأسهم الخاصة، وشارك في تأسيس مجموعة جي روتشيلد للتأمين في عام 1991، وهي شركة لإدارة الثروات تُعرف الآن باسم سانت جيمس بليس.

ولم تكن كل مناوراته خالية من الجدل. وفي عام 2003، ذكرت تقارير إعلامية بريطانية أنه أبرم اتفاق وصاية مع ميخائيل خودوركوفسكي، قطب النفط الروسي وعدو بوتين، لنقل حصة خودوركوفسكي في شركة يوكوس للنفط إلى روتشيلد في حالة اعتقاله. وقد ألقى القبض على خودوركوفسكي في أكتوبر 2003 ونُفي فيما بعد. ولم يؤكد روتشيلد هذه التقارير.

إلى جانب حياته المهنية كعمول رفيع المستوى، لعب روتشيلد دوراً نشطاً، وإن كان سرياً في بعض الأحيان، في إسرائيل، حيث أشرف على الأنشطة الخيرية لعائلته منذ فترة طويلة هناك كرئيس لمؤسسة ياد هندیف.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2024/02/28/%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D9%83%D9%88%D8%A8-%D8%B1%D9%88%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%84%D8%AF-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6%D8%A7%D9%8B>

#### 19 - استدامة الأعمال من خلال التنمية المستدامة: ركيزة النجاح في المستقبل



د. إلهام الشحيمي، النهار العربي، 17-11-2023

لا تعدّ التنمية المستدامة مجرد مصطلح فحسب، بل تتعداه لتمثّل رؤية مستقبلية ذات طابع شامل، حيث إنّها تهدف إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية. يتعلّق الأمر هنا بتحقيق توازن دقيق بين احتياجات الحاضر وحقوق المستقبل، مع التركيز على تطوير الاقتصاد وتعزيز المجتمعات. في هذا السياق، يتحمل قطاع الأعمال مسؤولية كبيرة في تحقيق هذه الأهداف، إذ يمكن أن يكون للشركات تأثير هائل على البيئة والمجتمع، والقدرة على تعزيز سياسات التنمية المستدامة من خلال اتباع مبادئ خاصّة في استراتيجياتها. إضافةً إلى ذلك، تتنوّع جوانب مساهمة الشركات في التنمية المستدامة، حيث يمكن لتبني مبادئ الأعمال المستدامة توجيه قطاع الأعمال نحو

مساهمة فعالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية. كما يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في تعزيز الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، سواء من خلال خلق فرص العمل أو دعم المشاريع الاجتماعية. سنتناول هذه المقالة دور الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، وكيف يمكن للشركات أن تكون عاملاً حيويًا في تحقيق تلك الرؤية المستدامة، مع التركيز على استراتيجيات التنمية المستدامة وتأثيرها الإيجابي على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ما هي التنمية المستدامة؟

في أساسها، التنمية المستدامة هي نهج شامل يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. تسعى إلى التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يسعى المجتمع إلى تحقيق التقدم بطريقة تحافظ على هذا التوازن وتقلل من التأثير السلبي على البيئة (بويحياوي & صبرينة، 2016).

#### دور قطاع الأعمال في التنمية المستدامة

تضطلع الشركات بدور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فهي ليست مجرد محرك للنمو الاقتصادي وتحقيق الأرباح فحسب، بل تمتلك القدرة على تشكيل مستقبل أكثر استدامة اقتصاديًا وبيئيًا (سلاطنية نجيبية، 2019). يمكن لهذا القطاع أن يلعب دورًا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة بطرق عدة منها:

#### 1. الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء:

تعتبر الابتكارات التكنولوجية مفتاحًا لتعزيز استدامة الأعمال. تستطيع الشركات التوجه إلى استثمار أموالها في البحث والتطوير بهدف ابتكار تكنولوجيا جديدة تقلل من الأثر البيئي السلبي لعملياتها من جهة، وتحسن الكفاءة وتزيد الإنتاجية من جهة أخرى.

#### 2. تشجيع الموردين المستدامين:

عندما تتوجه الشركات في أعمالها إلى موردين يتبعون سياسات تحترم البيئة، تشجعهم للإبقاء على سياساتهم في تبني الممارسات المستدامة، وتشجع الآخرين على اتباع الخطوات نفسها. وبذا، يمكن للشركات أن تؤثر إيجابيًا على سلسلة الإمداد بأكملها. من جهة أخرى، يمكن أيضًا تحسين المعايير المتبعة من الموردين لتشمل معايير البيئة والعدالة الاجتماعية من خلال تعزيز التعاون وتقديم الدعم الفني والمالي. يتيح هذا النهج تحفيز الموردين لتحسين ممارساتهم والالتزام بمعايير أكثر صرامة في مجالات الاستدامة. على سبيل المثال، يمكن تقديم دورات تدريبية وورش عمل للموردين حول كيفية تقليل الانبعاثات البيئية وتعزيز ظروف العمل العادلة. إلى ذلك، يمكن إقامة آليات رصد دورية لضمان التزام الموردين بتلك المعايير وتقديم الدعم في حال وجود أي تحسينات أو تعديلات تحتاج إلى القيام

بها. تُعتبر هذه الجهود الشاملة والمستمرة جزءاً من استراتيجية فعالة لضمان أن سلسلة الإمداد للشركة تسهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة (قاسم، 2022).

### 3. الابتكار في المنتجات والخدمات:

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بإمكان الشركات تصميم منتجات وخدمات تحقق التوازن بين احتياجات السوق واحترام البيئة. من جهة أخرى، إنّ تشجيع الابتكار يقلل من الفاقد و يتيح استخدام الموارد بفعالية، وهو مفتاح أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في مجال الأعمال. يسهم تحسين عمليات الإنتاج واعتماد التكنولوجيا النظيفة في تحسين الكفاءة البيئية والاقتصادية. علاوةً على ذلك، يُعدّ تعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري والتوجه نحو الاستثمار في المشاريع الخضراء ركناً أساسياً في تعزيز الاستدامة وتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع. إضافة إلى ما سبق، يمكن للشركات إشراك الموظفين في السياسات البيئية عبر تشجيع الأفكار المستدامة وإيجاد بيئة داعمة لها. إذًا، يظهر الابتكار كعنصر أساسي لتغيير نماذج الأعمال نحو الاستدامة، حيث يسهم في بناء مستقبل يحقق التوازن بين احتياجات السوق واحترام البيئة.

### 4. التحول إلى ممارسات الأعمال المستدامة:

يمكن للشركات تطبيق مبادئ الأعمال المستدامة داخلياً، بدءاً من إدارة النفايات والاستهلاك الطاقي حتى تعزيز مساواة الفرص وظروف العمل. باتباعها هذه السياسات، يمكن للشركات تحقيق تأثير إيجابي كبير على التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الأعمال المستدامة داخلياً. يشمل ذلك مجموعة واسعة من التدابير، بدءاً من إدارة النفايات وانخراطها في استهلاك الطاقة البيئية، ما يسهم في تقليل الأثر البيئي للعمليات اليومية.

في مجال إدارة النفايات، يمكن للشركات تحسين سلوكياتها من خلال تبني سياسات إعادة التدوير وتقليل النفايات، مساهمةً منها في حماية البيئة وتحسين الاستدامة. إضافة إلى ذلك، يمكنها التوجه إلى الانتقال إلى مصادر طاقة متجددة، ما يسهم في الحد من الانبعاثات الضارة.

من الناحية الاجتماعية، يمكن لأصحاب القرار إحرار تقدّم كبير من خلال تحسين ظروف العمل. يتضمن ذلك اتباع سياسة التكافؤ والمساواة في فرص التوظيف والترقيات، وخلق بيئة عمل تعزز التنوع وتحترم حقوق العاملين. علاوةً على ذلك، يمكنهم دعم المجتمعات المحلية من خلال المشاركة في مشاريع اجتماعية وتعزيز التعليم وفرص التدريب.



إذاً، تكمن قوة تطبيق مبادئ الأعمال المستدامة داخلياً في قدرة الشركات على الجمع بين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ما يسهم في خلق بيئة عمل مسؤولة يعزّز دورها تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ككل.

#### 5. الالتزام بالتقارير البيئية:

الالتزام بالتقارير البيئية يُعتبر جزءاً حيوياً من مساهمة الشركات في التنمية المستدامة. يتضمن هذا الالتزام إعداد تقارير دورية توضح أثر الأنشطة التشغيلية على البيئة والتحول التي تمر بها الشركة في مجال الاستدامة البيئية، كما تتيح للشركات تقديم حساب دقيق وشفاف لتأثيراتها على البيئة. يعكس هذا الالتزام بالتقارير البيئية إرادة الشركة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتحفيز المستثمرين والأطراف المعنية على فهم مدى التأثير البيئي لأعمالها.

لدى التزامها بتقديم تقارير دورية وشفافة حول أدائها البيئي، يمكن للشركات أن تؤثر على القرارات والاتجاهات المستخدمة لجهة الحفاظ على الموارد. كما يمكن للتقارير البيئية أن تساعد في رصد استهلاك الموارد وانبعاثات الكربون وتحديد ما يمكن تحسينه من فجوات، وأن تشجع أيضاً على تطوير تقنيات وعمليات جديدة تقلل من تأثير الأعمال على البيئة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وبالتالي ابتكار حلول مناسبة. بالتزامن مع تطور الوعي بقضايا البيئة، يكون الالتزام بالتقارير البيئية علامة على استعداد الشركة للمساهمة الفعالة في مجال الحفاظ على البيئة، فيعكس هذا الالتزام استعدادها لتحمل المسؤولية وتطوير استراتيجيات تشغيلية تحقق التوازن بين الأعمال والبيئة.

#### 6. المسؤولية الاجتماعية:

يُعَدّ دعم المشاريع الاجتماعية والمجتمعية جزءاً أساسياً من دور الأعمال في التنمية المستدامة. يمكن للشركات القيام بدور فاعل في تحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز التضامن المجتمعي، لأنها تُعتبر عنصراً فاعلاً في تحقيق تأثير إيجابي على المجتمعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال مشاركتها في مبادرات تحسين الظروف الاجتماعية وتعزيز التضامن المجتمعي. عندما تقوم الشركات بدعم المشاريع الاجتماعية، يتيح ذلك لها الفرصة لتحقيق تأثير إيجابي على مستوى أوسع في المجتمع. كما يمكن للدعم المالي والتقني للمشاريع الاجتماعية أن يؤدي إلى تحسين الرعاية الصحية وتوفير التعليم، وتعزيز فرص العمل للفئات الضعيفة والمهمشة.

علاوة على ذلك، يمكن للشركات أن تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التضامن المجتمعي من خلال المشاركة الفعالة في المبادرات المحلية عبر التعاون مع الجهات المعنية، من خلال تعزيز التواصل والتفاعل بين الشركات والمجتمعات المحلية، ما يؤدي إلى فهم أعمق للاحتياجات والتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي.



لا يقتصر دور الشركات في دعم المشاريع الاجتماعية على الجوانب المالية فقط، بل يشمل أيضًا توجيه الموارد البشرية والخبرات نحو المشاريع ذات الأهمية الاجتماعية. من خلال بناء شراكات مستدامة مع المنظمات غير الربحية والجهات الحكومية، يمكن للشركات تكريس جهودها لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق تأثير إيجابي دائم في المجتمع.

#### 7. التعليم والتوعية:

أولاً، تشجيع الموظفين والمجتمعات المحلية على التعلم والتوعية حول القضايا المستدامة يعزز الفهم والالتزام بالممارسات المستدامة. إذ تشكل حملات تشجيع الموظفين والمجتمعات المحلية على التعلم والتوعية بشأن القضايا المستدامة ركيزة أساسية في بناء مجتمع مستدام وفعال. عندما يُشجّع الموظفون وأفراد المجتمع على فهم قضايا الاستدامة والتفاعل معها، يتم تحقيق فوائد كثيرة، منها إتاحة الفرص لزيادة الفهم بشأن التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، لأنّ المعرفة المكتسبة تفتح أعين الموظفين وأفراد المجتمع على الأثر الحقيقي لأفعالهم على البيئة والمجتمع.

ثانياً، يؤدي التعلم والتوعية إلى تعزيز الالتزام بالممارسات المستدامة. عندما يتعرف الأفراد على فوائد السلوكيات المستدامة وتأثيرها الإيجابي، يصبحون أكثر عرضة لتبني تلك الممارسات في حياتهم الشخصية والمهنية.

ثالثاً، تُعتبر حملات التشجيع على التعلم والتوعية وسيلة لتمكين المجتمعات المحلية وتحفيزها لاتخاذ إجراءات فعالة. يمكن للمعرفة المكتسبة أن تحفّز الموظفين وأفراد المجتمع على المشاركة في مبادرات مستدامة وتنظيم أنشطة توعية في المنطقة.

رابعاً، يساهم التفاعل الفعال مع قضايا الاستدامة في بناء روابط أقوى بين الموظفين والمجتمع. عندما يشعر الأفراد بأنهم جزء من حركة تعزيز الاستدامة، يتشكل لديهم إحساس بالمسؤولية والالتزام تجاه بعضهم البعض وتجاه المستقبل.

وفي الختام، يُظهر تشجيع الموظفين والمجتمعات المحلية على التعلم والتوعية بفعالية أن التنمية المستدامة ليست مسؤولية الشركات والحكومات فحسب، بل تحتاج إلى مشاركة فاعلة من جميع أفراد المجتمع لضمان تحقيق تأثير إيجابي ومستدام.

#### فوائد استدامة الأعمال

تُعتبر استدامة الأعمال استثماراً ذكياً له الكثير من الفوائد. فضلاً عن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، يمكن أن تساعد هذه الاستراتيجيات في تحسين سمعة الشركة، وبالتالي تعزيز الولاء لدى العملاء والمستثمرين، فهي تنعكس على العملاء والمستثمرين، ما يعزز الثقة ويؤدي إلى بناء علاقات قائمة على الالتزام والاستدامة. علاوة على ذلك، تظهر الشركات التي تتبّع سياسات بيئية وتنموية ككيانات

جاذبة للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمار طويل الأمد. في هذا السياق، تُعد استراتيجيات الاستدامة أيضًا وسيلة لتحسين كفاءة التشغيل وتحقيق توفير في التكاليف. ومن خلال التزام الشركات بالامتثال للتشريعات واللوائح البيئية والاجتماعية، يمكنها تجنب العقوبات وتحسين علاقاتها مع الجهات الرقابية. بشكل أكثر عمقًا، يعزز التفكير المستدام داخل الشركات من الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة لتلبية احتياجات السوق المتغيرة، فتعود بالفائدة على إيراداتها وعلى المجتمع على حد سواء.

#### تحديات وفرص للأعمال

تواجه الأعمال تحديات متعددة تتطلب منها الابتكار والتكيف. يشمل ذلك التحول التكنولوجي السريع الذي يفرض على الشركات الاستمرار في متابعة التقنيات الجديدة وتحديث أنظمتها. إضافة إلى ذلك، تتعلق التحديات بالتنظيم والإدارة، حيث يتزايد حجم الأعمال، ما يجعل من التنظيم والهياكل التنظيمية تحديًا متزايد الصعوبة.

مع التحول الرقمي الذي يُلزم الشركات بتبني استراتيجيات رقمية فعالة، تظهر الفرص في تقديم منتجات جديدة وتحسين العمليات. كما تسهم ممارسات الاستدامة في تحديد مسار الأعمال، حيث يشكل التغيير المناخي والضغط المتزايد لتبني ممارسات أكثر احترامًا للبيئة تحديًا وفرصة لتلبية توقعات العملاء المتزايدة للمنتجات والخدمات المستدامة.

من جهة أخرى، يظهر التوسع العالمي كفرصة للشركات لاستكشاف أسواق جديدة وتعزيز نموها. وباستخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن للشركات تحسين العمليات واتخاذ قرارات أفضل. في هذا السياق، يتيح الابتكار والبحث والتطوير إمكانات جديدة لتلبية تحديات السوق وتحسين جودة المنتجات. استنتاجًا، تظهر الأعمال كجسر بين تحديات متعددة وفرص متجددة، والنجاح يكمن في القدرة على التكيف والابتكار للاستفادة من هذا التوازن الديناميكي.

#### المستقبل المستدام للأعمال

في عالم يتغير بسرعة، يكمن النجاح الحقيقي للأعمال في الاستدامة. تحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ليس واجبًا فقط، بل هو أيضًا الطريق إلى مستقبل مزدهر ومستدام. يلعب قطاع الأعمال دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة. إن تبني الممارسات الاستدامة ليس مسؤولية اجتماعية فحسب، بل هو أيضًا استراتيجية ذكية تضمن الاستمرارية والازدهار في المستقبل.

#### المراجع

بويحيوي، & صبرينة. (2016). التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة ( Doctoral dissertation، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر 2، قسم علم الاجتماع).  
سلطانية، & نجيبية. (2019). دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. (Doctoral dissertation).

قاسم، أحمد فتحي عبد المجيد. (2022). القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكلمات الدالة

التنمية المستدامة

<https://www.annaharar.com/makalat/opinions/191159/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84>

20 - رقم مذهل.. ما عدد سكان الأرض منذ بدء الخليقة؟

الأربعاء 06 مارس 2024



عدد سكان الأرض

نشر موقع **Our World in Data** المتخصص في الدراسات الإحصائية، تقريراً مثيراً يحاول الباحثون فيه حسب عدد البشر الذين عاشوا على الأرض منذ بداية الحياة حتى الآن. وقدّر التقرير أعداد البشر الذين عاشوا على الأرض على مدى التاريخ بما لا يقل عن 117 مليار نسمة.

وسبق أن توصل الخبير بيتر جرونوالد من المركز الهولندي لعلوم الكمبيوتر والرياضيات إلى أن عدد البشر خلال 162 ألف عام من الوجود البشري على الأرض بلغ تقريبا 107 مليارات إنسان، وقدرت دراسة ثالثة العدد بحوالي 120 مليار نسمة.

ADVERTISEMENT

الرقم الأخير الذي قدر عدد البشر على الأرض طوال التاريخ بحوالي 117 مليار نسمة، استند إلى افتراض أن الوجود الإنساني العاقل بدأ قبل 190 ألف عام.

ويرى معدو التقرير أن نمو عدد سكان الأرض في آلاف السنين القليلة الأولى كان بطيئا بسبب انخفاض متوسط العمر المفترض لأسلافنا، فقد أدت الأمراض ونقص الغذاء وهجمات الحيوانات في العصور الأولى إلى ارتفاع معدل الوفيات.

وتغير الوضع بعد عدة مئات الآلاف من السنين، وفي عام 8000 قبل الميلاد عاش بشكل تقريبي ما لا يقل عن 5 ملايين إنسان بشكل دائم على الأرض، فيما بلغ عدد سكان الأرض في القرن الميلادي الأول حوالي 300 مليون شخص، وارتفع العدد مع بداية القرن 19 إلى أكثر من مليار نسمة. وطوال عمر الجنس البشري العاقل المسمى هومو سايبينس، تعرض لعدة كوارث بيئية ومناخية اثرت على تعداده، منها ثورة بركان "توبا" في سومطرة بإندونيسيا الحالية قبل 74 ألف عام، الذي أدى إلى انخفاض عدد البشر في ذلك الوقت إلى بضعة آلاف.

وفي الفترة بين عامي "1200 - 1650"، لم يرتفع عدد سكان الأرض بسبب وباء الطاعون الذي أودى بحياة الملايين من البشر وأبطأ بشكل كبير تطور البشرية.

وتسارعت وتيرة عدد سكان الأرض مع بداية القرن العشرين، بالتزامن مع الثورة الصناعية، كما زاد متوسط العمر الافتراضي للبشر بسرعة بفضل الإنجازات الطبية الكبرى وتطوير الأدوية واللقاحات، وفيما كان متوسط العمر في العصور الوسطى حوالي 30 عاما، ارتفع بحلول منتصف القرن العشرين إلى 70 عاما وأكثر.

<https://www.masrawy.com/news/tech-reports/details/2024/3/6/2548261/%D8%B1%D9%82%D9%85-%D9%85%D8%B0%D9%87%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A9>

انتهى التقرير  
The report ended  
Raport się zakończył  
\*\*\*

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم /2024

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد نيسان، April 2024

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

**Weekly Economic Report No.**

**Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry**

**Download link for the report in PDF format: [here]**

**This report is the result of monitoring economic media and the internet.**

**It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.**

**Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.**

**Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.**